التوزيع : محـــدود
E/ESCWA/STAT/1993/WG.1/32
WAW/CRVS/93/32
٣ آب/اغسطس ١٩٩٣
ARABIC
الأصـــل: بالانكليزية

WESTERN ASIA WORKSHOP ON STRATEGIES FOR ACCELERATING THE IMPROVEMENT OF CIVIL REGISTRATION AND VITAL STATISTICS SYSTEMS
20 -24 JUNE 1993, DAMASCUS

حلقة عمل غربي آسيا بشأن اعتماد استراتيجيات للاسراع بتحسين
نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية
٢٠ -٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣، دمشق

شعبة الاحصاء في الامم المتحدة
STATISTICAL DIVISION
UNITED NATIONS

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

المكتب المركزي للاحصاء
CENTRAL BUREAU OF
STATISTICS

التقرير الختامي

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣

93-0661

المحتويـــات

الصفحـة

أولا- مقدمـــة ١

ألف- معلومات أساسية ١

بـاء- الأهداف والأغراض ١

جيم- توصيات حلقة العمل ٢

دال- المشاركون في حلقة العمل ٤

هاء- الجوانب الادارية لحلقة العمل ٥

واو- لجنة التنظيم المحلية لحلقة العمل ٥

ثانيا- أنشطة حلقة العمل ٦

ألف- حفل الافتتاح ٦

بـاء- الجلسة الأولى: البرنامج الدولي للاسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية ٧

جيم- الجلسة الثانية: تقارير قطرية عن الوضع الراهن لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها ٨

دال- الجلسة الثالثة: استخدام التكنولوجيا الحديثة في نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية ١٥

هاء- الجلسة الرابعة: طرق وأساليب أخرى لجمع البيانات توفّر إحصاءات ومعدلات حيوية ١٩

واو- مناقشات فريقي العمل: استراتيجيات تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية ٢١

زاي- الجلسة الخامسة: الاستخدامات الرئيسة للسجلات والاحصاءات الحيوية ٢٢

حاء- الجلسة السادسة: اعتماد توصيات حلقة العمل ٢٥

طاء- اختتام حلقة العمل ٢٥

المرفقـــات

المرفـق

١- جدول أعمال حلقة العمل ٢٦

٢- قائمة المشاركين في حلقة العمل ٢٩

٣- قائمة الأوراق الفنية ٤٠

٤- كلمة شُكر للرئيس حافظ الأسد ٤٢

أولا- مقدمـــــة

ألف- معلومات أساسية

من المعترف به عالمياً أن نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية إذا تم إدارتها وصيانتهـــا وتشغيلها بصورة جيدة تخدم مجموعة متنوعة من الأغراض من أهمها: أن تكون مصدرا دائماً ومستمـــراً لاحصاءات المواليد أحياء والوفيات ووفيات الأجنّة والزواج والطلاق وما الى ذلك التي لا بد منها لرصـــد النمو الطبيعي للسكان والتغيّرات في هيكل وتركيب وتوزيع السكان والتي توفر الأسس القانونية لإصـــدار الشهادات المتعلقة بالمواليد والزواج والطلاق والوفيات والتي يحتاج اليها أفراد المجتمع للوفـــاء بالمتطلبات القانونية والادارية السارية في البلد.

وبغية تشجيع ومساعدة البلدان على إدخال تحسينات على نُظُمها المتصلة بالتسجيل المدنـــي والاحصاءات الحيوية شاركت كل من شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكـــان ومنظمة الصحة العالمية والمعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية بتطوير برنامج دولي للاســـراع بتحسين نُظُم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني. وقد أقرت هذا البرنامج لجنة الاحصاء بالأمـــم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩١.

وفي سياق تنفيذ هذا البرنامج تقوم شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة بتنظيم سلسلة من حلقـــات العمل بالتعاون الوثيق مع لجان الأمم المتحدة الاقليمية. وهكذا، انعقدت حلقة العمل الأولى في بوينـــس آيرس بالأرجنتين، في الفترة من ٢ الى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وشارك فيها ١١ بلداً من بلـــدان أمريكا اللاتينية. ويجري التحضير لحلقة عمل أخرى لبلدان شرقي وجنوبي آسيا من المزمع عقدها فـــي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ باستضافة حكومة الصين الشعبية.

أما حلقة عمل غربي آسيا بشأن اعتماد استراتيجيات للاسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدنـــي والاحصاءات الحيوية التي انعقدت في دمشق في الفترة ٢٠-٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣ فهي الثانية من سلسلة حلقات العمل المذكورة، وقامت بتنظيمها شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة بالمشاركة والتعاون الوثيق مـــع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبدعم مالي من صندوق الأمم المتحـــدة للسكان ومن الاسكوا. وقد انعقدت حلقة العمل تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء، وتولّى المكتب المركـــزي للاحصاء ووزارة الداخلية بالجمهورية العربية السورية مسؤولية تنفيذ حلقة العمل بالاشتراك مع شُعبـــة الاحصاء في الأمم المتحدة والاسكوا.

باء- الأهداف والأغراض

تتلخص الأهداف الأساسية لحلقة عمل غربي آسيا فيما يلي:

١- تقييم مدى ملاءمة عمليات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية على المستوى الوطني ومـــدى شمولها وإمكانية الاعتماد عليها.

٢- اقتراح استراتيجيات لتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في البلدان المشاركة في الحلقة.

٣- مناقشة سُبُل ووسائل زيادة الوعي بأهمية نُظُم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني في كل من البلدان المشاركة.

ولهذا الغرض، ناقشت حلقة العمل المواضيع التالية:

(أ) الحالة الراهنة لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في كلٍ من البلدان المشاركة، بما في ذلك المرافق الفنية الموجودة والموارد والمشاكل التي تواجه يومياً في تشغيل تلك النظم؛

(ب) دور نُظُم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني في البلدان المشاركة فيما يتعلق بمختلف الاستخدامات والتطبيقات؛

(ج) استراتيجيات لحل مشاكل هذه النُظُم كلٌ على حدة بهدف زيادة تطويرها وتحسينها، مع مراعاة توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة؛

(د) العناصر اللازمة لخطة عمل وطنية في الأجلين القصير والمتوسط لتحسين النظام على الصعيد دون الوطني، مع إعطاء الأولوية لهدف زيادة التغطية في تسجيل الواقعات الحيوية؛

(هـ) أشكال التعاون الفني بين الوكالات الدولية والاقليمية وغير الحكومية في دعم خطة العمل الوطنية لتحسين النُظُم.

جيم- <u>توصيات حلقة العمل</u>

اعتمدت حلقة العمل التوصيات التالية:

١- إنشاء وتطوير نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدان الاسكوا التي لم تعتمد مثل هذه النُظُم بعد، وتحسين النُظُم القائمة مع الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في المنطقة ومن تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال. ولهذا الغرض ينبغي أن تقوم البلدان، في جملة أمور، باستعراض جميع التشريعات والقواعد ذات الصلة.

٢- إنشاء لجان وطنية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في كل من بلدان الاسكوا لتمارس مهمة وضع خطط العمل والاستراتيجيات المتصلة بانشاء وتطوير نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية من النواحي التنظيمية والادارية والفنية، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المختصة.

٣- دعوة بلدان منطقة الاسكوا الى تشكيل لجنة إقليمية رفيعة المستوى في مجالات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية تتولى تقديم وتيسير تبادل الخبرات والمعلومات في هذه المجالات. (وتقوم الدولة المضيفة لهذه الحلقة بدعوة هذه اللجنة الى عقد اجتماعها الأول لوضع القواعد التي تحدد مهامها ووظائفها).

٤- الاسترشاد بالبرنامج الدولي للاسراع بتحسين نُظُم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني في وضع خطط وطنية وثيقة الصلة بهذا المجال، على أن يُراعى بصفة خاصة ما يلي:

(أ) أتمتة أنشطة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية؛

(ب) الاعتماد على السجلات المدنية كأحد المصادر الرئيسة للاحصاءات الحيوية والاستفادة منها في مجالات التخطيط والبرمجة والأبحاث والتقييم؛

(ج) التركيز على تدريب الموظفين العاملين في مجالات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية على استخدام أحدث الوسائل في هذه المجالات ورفع مستوى كفاءتهم ودعمهم بالحوافز والامتيازات؛

(د) حماية بيانات السجلات المدنية نظرا لما لها من أهمية في حياة الأفراد والمجتمع والمحافظة على سرّيتها وسلامتها؛

(هـ) الاستفادة من نتائج مشروع تجريبي محدود النطاق في تقييم وتنفيذ مراحل التطبيق على نطاق أوسع؛

(و) اتخاذ التدابير الضرورية لضمان أعلى درجة من الشمولية في التسجيل، ولاسيما من خلال زيادة الوعي الاحصائي وتبسيط اجراءات التسجيل وإنشاء مزيد من مكاتب التسجيل؛

(ز) التأكيد على أهمية وضرورة رصد أسباب الوفاة في شهادات الابلاغ عن واقعات الوفيات.

٥- زيادة المساهمات المالية والفنية من جانب المنظمات الاقليمية والدولية والبلدان متقدمة النمو في هذا الميدان بهدف تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، ولاسيما للبلدان ذات الاحتياجات الملحّة.

٦- دعوة الاسكوا للقيام بدور بارز في توفير المعلومات والاستشارات الفنية في المجالات المتصلة بنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية للدول الأعضاء في الاسكوا.

٧- تمكين الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من الحصول على بيانات دقيقة وشاملة عن الاحصاءات الحيوية والديمغرافية فيهما.

٨- توجيه التماس الى الأمم المتحدة، من خلال القنوات المناسبة، لتعلن سنة من السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٠ سنة دولية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

٩- دعوة البلدان التي لم تقدّم تقييما شاملا لحالة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية لديها الى العمل على إعادة تقييم أوضاعها وفقاً للوثيقة المعنونة «استعراض وتقييم النظم الوطنية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية» (WAW/CRVS/93/6)، تسهيلا لإدخال الاصلاحات اللازمة على أنظمتها.

دال- المشاركون في حلقة العمل

شاركت في حلقة العمل دول الاسكوا التالية: الأردن والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والجمهورية اليمنية. كما شارك فيها ممثلون عن الأرجنتين والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك عن منظمة الصحة العالمية في جنيف والمكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرقي البحر الأبيض المتوسط وفريق المساندة الفنية للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عمّان، والمركز الديمغرافي بالقاهرة والمعهد الدولي للتسجيل الحيوي والاحصاءات الحيوية.

ودعت شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الاسكوا الى ترشيح ممثلَيْن أحدهما من المكتب المسؤول عن أعمال التسجيل المدني والآخر من المكتب الذي يقوم بتصنيف الاحصاءات الحيوية، على أن يكون هذين الممثلين من كبار المسؤولين في الحكومة الذين تتوافر لديهم الدراية الفنية والخبرة الواسعة في نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

وأرسلت الدعوات من خلال مديري مكاتب الاحصاء المركزية في البلدان المعنية. وطُلب من المديرين أيضا تنسيق إعداد التقرير القطري الذي ينبغي على الممثلين إعداده لحلقة العمل. وفي الوقت ذاته أحيط جميع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان المشاركة علما بالأعمال التحضيرية لحلقة العمل كما طلب منهم المساهمة بإرسال أسماء المرشحين للاشتراك في الحلقة الى مقر الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة. كما تولّى الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الترتيبات الادارية لسفر المشاركين ذهابا وايابا لحضور حلقة العمل.

وطُلب من الممثلّين الرسميّين لكل بلد تقديم تقرير شامل عن الوضع الراهن لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدهما بما في ذلك دور هذه النظم في الاغراض المتعددة، كما طُلب منهما إجراء تقييم للنظام في جميع مراحله بهدف تحديد المشاكل بدقة، واقتراح الاستراتيجيات للتغلّب على العقبات التي تمّ تحديدها وذلك لكي يتسنّى تحقيق الأهداف التي صُمّمت من أجلها النظم بكفاءة.

وحضر حلقة العمل ما مجموعه ٨١ مشاركا من بينهم ٢٦ ممثلا رسميا عن البلدان المشاركة، و ٢٨ مراقبا من الجمهورية العربية السورية و ١٨ خبيرا من بلدان أخرى من خارج منطقة الاسكوا ومن منظمات دولية واقليمية و ٩ أعضاء من لجنة التنظيم المحلية. وترد قائمة المشاركين (WAW/CRVS/93/2) في المرفق ٢ لهذا التقرير.

هاء- الجوانب الادارية لحلقة العمل

عُقدت جميع جلسات حلقة العمل في قاعة المؤتمرات الكبرى بفندق الشام في دمشق في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣.

وكانت اللغة العربية هي اللغة الأساسية لحلقة العمل. وتم توفير الترجمة الشفوية الى الانكليزية والعربية خلال جلسات حلقة العمل التي دامت خمسة أيام.

وتحضيرا لحلقة العمل، أُرسل موظف من شُعبة الإحصاء بالأمم المتحدة في بعثة الى مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عمّان بالأردن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لطلب تعاون الاسكوا ورسم خطة حلقة العمل واختيار البلد المضيف والبلدان التي ينبغي دعوتها للمشاركة.

وبعد اختيار دمشق مكانا لعقد حلقة العمل، اتصل الدكتور لبيب عبدالنور، رئيس شُعبة الاحصاء في الاسكوا، بالدكتور ابراهيم علي، المدير العام للمكتب المركزي للاحصاء، بالجمهورية العربية السورية، بشأن التواريخ المقترحة (من ٢٠ الى ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣) ومكان انعقاد حلقة العمل. ورحّب الدكتور ابراهيم علي بالاقتراح وعرَضَ مشكورا وضع إمكانات المكتب المركزي للاحصاء تحت تصرّف حلقة العمل، بما في ذلك قاعة المؤتمرات والحواسيب الشخصية وجهاز عرض وما الى ذلك.

وبعد أن تأكد مكان انعقاد حلقة العمل، سافر موظف من شُعبة الاحصاء بالاسكوا في مهمتين تحضيريتين أُخريين الى دمشق بالجمهورية العربية السورية، لإجراء المزيد من المباحثات مع السلطات السورية المعنية فيما يتعلق بجميع الاجراءات الادارية اللازمة لضمان نجاح حلقة العمل.

وبالاضافة الى الموارد التي قدمتها شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة، عيَّنت شُعبة الاحصاء في الاسكوا ستة من موظفيها لخدمة حلقة العمل ودفعت لهم تكاليف السفر والاقامة في دمشق كما دفعت تكاليف طبع واستنساخ الوثائق وترجمة الورقات الفنية من الانكليزية الى العربية وتكاليف القرطاسية لحلقة العمل ولوحات الأسماء في قاعة المؤتمرات والملصقات واللافتات والشارات وحقائب للوثائق والمرطبات في فترات الاستراحة والضيافة.

واو- لجنة التنظيم المحلية لحلقة العمل

عيَّنت حكومة الجمهورية العربية السورية لجنة تنظيم محلية لحلقة العمل لمساعدة شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة والاسكوا في الاضطلاع بمختلف المسائل المتصلة بحلقة العمل في دمشق. وكان أعضاء اللجنة من المكتب المركزي للاحصاء كالآتي:

رئيس اللجنة: السيد صفوح حتاحت، مدير شؤون التخطيط والتعاون الفني.

أعضاء اللجنة:

- السيد سمير أبو حجر، مدير الشؤون الادارية والمالية.
- السيد طالب زيتون، أمين سر المكتب المركزي للاحصاء.
- الآنسة هيلين حداد، مديرية التخطيط والتعاون الفني.
- السيدة نزهت صناديقي، مديرية التخطيط والتعاون الفني.
- السيدة سحر يوغن، مديرية التخطيط والتعاون الفني.
- الآنسة سُمَيّا سعدالدين، مديرية التخطيط والتعاون الفني.
- السيد محمود الشايب، مدير التجهيزات.
- السيد عزالدين سليمان، العلاقات العامة.

ووفر المكتب المركزي للاحصاء ووزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية قاعة المؤتمرات وموظفي السكرتارية والافراد المعاونين في قاعة المؤتمرات، والمساعدة في إجراءات الحجز في الفنادق وإصدار التأشيرات للمشاركين من خارج المنطقة، وامكانات استنساخ الوثائق والآلات الكاتبة وجهاز العرض والحواسيب الشخصية، والتجهيزات الصوتية وامكانات الترجمة الشفوية والنقل المحلي للمشاركين من والى المطار والضيافة والتغطية المكثفة لوسائل الاعلام وما الى ذلك.

ثانيا- أنشطة حلقة العمل

ألف- حفل الافتتاح

جرى حفل الافتتاح الرسمي لحلقة العمل يوم الأحد ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ في قاعة المؤتمرات الكبرى بفندق الشام في دمشق في الساعة العاشرة صباحاً. وحضر حفل الافتتاح عدد من كبار المسؤولين من بينهم وزراء في الحكومة السورية ودبلوماسيون من البلدان المشاركة ومسؤولون في برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الجمهورية العربية السورية وعمداء الجامعات ورؤساء البلديات وممثلون عن المنظمات النسائية واتحادات المزارعين.

ورحّب بالمشاركين، نيابة عن شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة الدكتور ي. ك. يو، رئيس فرع الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة. وأشار الى الأهداف الرئيسة لحلقة العمل والى أهميتها في إطار البرنامج الدولي للإسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

ثم رحّب السيد صباح بقجه جي، وكيل الأمين العام، الأمين التنفيذي للإسكوا بالمشاركين وأكد على أهمية نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية بالنسبة للفرد والمجتمع. وأثنى على التعاون الوثيق القائم بين لجنة الاحصاء بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وحكومة الجمهورية العربية السورية في تنظيم وتنفيذ حلقة العمل وحثّ البلدان على تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن مداولاتها.

وافتتح معالي السيد محمد حربة، وزير الداخلية، نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية ورئيس الوزراء، حلقة العمل بصورة رسمية. وأعرب عن تقديره لوكالات الأمم المتحدة المشاركة في تنظيم حلقة العمل لاختيار دمشق مكانا لانعقادها. ثم أشار الى أهمية الحفاظ على نظم جيدة للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية من أجل تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية واعترف بالحاجة الماسّة لإجراء إصلاحات في نظامي التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية السورية وأعرب عن استعداد الحكومة لوضع خطط لتحسين هذين النظامين.

باء- الجلسة الأولى: البرنامج الدولي للاسراع بتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية

في بداية الجلسة الأولى، أُنتخب الدكتور ابراهيم علي، المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، رئيسا لحلقة العمل، واللواء ابراهيم ابراهيم بوصيلة، المدير العام لمصلحة الأحوال المدنية في مصر، مقررا لها. وبعد ذلك، أُقرَّ جدول الأعمال (WAW/CRVS/93/1/Add.2) (المرفق ١).

وقدمت ممثلة شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة، السيدة فيوليتا غنزالس دياس، عرضا موجزا الى المشاركين حول أهداف البرنامج الدولي للإسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية (WAW/CRVS/93/4) وغاياته وسماته الأساسية والأنشطة المقترحة له، ومقاصده في الأجلين القصير والطويل والأنشطة المدرجة في برنامج عمل السنوات الأربع القادمة. وأشارت الى أن البرنامج الدولي يوفر فرصة فريدة لحفز البلدان على تصميم وتنفيذ خطط إصلاح وطنية خاصة بها، على مستوى الدولة بهدف تحسين الأداء الحالي لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. ويميل برنامج العمل أيضا الى إزالة ازدواجية العمل من جانب مختلف الهيئات الدولية والإقليمية.

وأكدت كذلك على أن أي خطة وطنية للتحسين ينبغي أن تستند الى دراسة متعمّقة للحالة الراهنة للنُظُم في البلد المعني، وذلك بهدف تحديد المشاكل التي ينبغي معالجتها على سبيل الأولوية، وذلك مع مراعاة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد المتوفرة في البلد والمناخ السياسي السائد فيه. كما ينبغي أن تحظى برامج التحسين هذه بدعم اقتصادي من حكومات البلدان نظرا الى الطبيعة الدائمة والمستمرة لهذه النُظُم. ونظرا لطبيعة نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، فمن المتوقع أن تقوم شُعبة الاحصاء في الاسكوا بدور هام في مساعدة دول المنطقة التي قد ترغب في وضع خطط عمل لترشيد نُظُمها.

ولكي تؤدي الاصلاحات الى نتائج ايجابية، ينبغي أن يراعي البرنامج الوطني، في جملة أمور، احتياجات مستخدمي ومنتجي السجلات المدنية والاحصاءات الحيوية على حدٍ سواء. ويمكن تنفيذ البرنامج الوطني من خلال تكوين لجنة وطنية تضم ممثلي الاجهزة المعنية بالتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، بما في ذلك مثلاً وزارتي الصحة والداخلية وجهات إصدار البطاقة الشخصية وغيرها من الخدمات المشابهة.

جيم- الجلسة الثانية: تقارير قطرية عن الوضع الراهن لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها

بدأ المشاركون في هذه الجلسة مناقشة التقارير القطرية المتعلقة بحالة نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدان منطقة الاسكوا (قائمة الوثائق في المرفق ٢) (WAW/CRVS/93/3).

وذكر ممثلا المملكة الأردنية الهاشمية (السيد فهد عبدالفتاح سليمان النجداوي والسيد نصري عبدالرحيم الشمايلة) أن الأردن يسجّل جميع الواقعات الحيوية على أساسٍ إجباري. فالقانون ينص على وجوب تسجيل جميع المواليد أحياء، حتى ولو لم يعِش المولود الجديد سوى لحظات، وذلك وفقا للتعاريف الموصى بها دولياً. وقد أنشئت إدارة الجوازات والأحوال المدنية في عام ١٩٦٦ بهدف تسجيل جميع المواطنين في السجلات المدنية وإصدار الوثائق الشخصية وتسجيل حالات الزواج والطلاق بما في ذلك جميع الشهادات المتصلة بها. وبالاضافة الى ذلك، تقوم الادارة بتسجيل الوفيات والمواليد وإصدار الشهادات المتصلة بها. وتوجد عدة مكاتب (٦٢ في عام ١٩٩٣) تابعة للادارة في كل محافظة لتسهيل تسجيل المواطنين وترفع هذه المكاتب تقاريرها الى المكتب الرئيس في عمّان. غير أن المشكلة تكمن في تسجيل وفيات الأجنّة إذ أنه لا توجد استمارة خاصة لتسجيلها. وتطلب السلطات في حالة وفاة جنين ملء شهادة الميلاد قبل إصدار شهادة الوفاة.

وعلاوة على ذلك، تقوم ادارة الجوازات والحالة المدنية في الأردن بجهود لتحسين خدماتها من خلال حوسبة عملياتها وإعطاء رقم وطني لكل مواطن مسجّل في السجلات المدنية. كما أن الادارة بسّطت الاجراءات من أجل الحصول على الوثائق اللازمة في فترة وجيزة وفوّضت سلطتها الى مديري مكاتب المحافظات ونظمت دورات تدريبية لموظفيها ورحلات ميدانية لتسجيل المواطنين في المناطق النائية. ويُسجّل كذلك المواليد غير الشرعيين ويُدرجون في الاحصاءات الحيوية.

وقد لاقي الأردن حتى الآن نجاحا في استخدام الحواسيب لأغراض التسجيل المدني.

وتتحمل دائرة الاحصاءات العامة وحدها مسؤولية تجهيز وإنتاج الاحصاءات الحيوية والاجتماعية مثل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق. ويتمثل وجه القصور الرئيس في أنه لا يمكن في الوقت الحاضر استخراج خصائص مفصّلة للواقعات الحيوية لأغراض إحصائية والتي من الممكن ان تكون مفيدة في تقييم الحالة الصحية والنمو السكاني وما شابه ذلك. والسبب في ذلك الى حد بعيد، هو الاجراءات المعتمدة في إدخال بيانات التسجيل في حواسيب إدارة الجوازات والأحوال المدنية، والتي تحول دون إنتاج إحصاءات حيوية مفصلة نظراً الى عدم ترميز المتغيرات. وعلى ذلك فإن ما يتم استخلاصه هو عبارة عن مجاميع كلية غير مصنّفة حسب فئات العمر أو أية متغيرات أخرى.

وأخبر ممثلا الامارات العربية المتحدة (السيد محمد صالح شلواح والسيد ماجد سلطان) المشاركين بأن المواليد والوفيات تُسجّل من قِبَل وزارة الصحة طبقا لقانون عام ١٩٧٥ الذي ينص أيضا على ضرورة التنسيق مع وزارة التخطيط، وبالتحديد مع الادارة المركزية للاحصاء التابعة لها والتي

ينبغي أن تحصل على نُسَخ من السجلات لأغراض الاحصاءات الحيوية. أما مسؤولية تسجيل حالات الزواج والطلاق، فإنها تقع على عاتق وزارة العدل (المحاكم الشرعية)، طبقا للشريعة الاسلامية. وتُرسل نُسَخ من هذه السجلات أيضا الى الادارة المركزية للاحصاء لأغراض إحصائية. ومن بين المشاكل المختلفة التي أشار اليها الممثلان، كون النظام يدويا ويفتقر الى موظفين أكفاء للتسجيل وتقع فيه تأخيرات في تسجيل الواقعات الحيوية، وخصوصا واقعات الزواج والطلاق. وبالاضافة الى ذلك، لا يزال النقص في تسجيل المواليد والوفيات كبيراً جداً بسبب عدم إدراك السكان لأهمية السجلات والاحصاءات.

وأبلغ ممثل المملكة العربية السعودية (السيد عبدالله محمد آل صقر) المشاركين بأن المملكة لا يوجد لديها قانون يُجبر المواطنين على تسجيل واقعات الزواج بالرغم من أن بعض المتطلبات الادارية الأخرى قد ترغمهم على ذلك. ويُصدر دفتر عائلي تُسجّل فيه المعلومات حول الزواج وعدد الزوجات والأطفال وفقا للشريعة الاسلامية.

وأعلم ممثل الجمهورية العربية السورية (السيد أحمد هلال) حلقة العمل بأن نظام التسجيل المدني في الجمهورية العربية السورية يمتلك جميع البيانات الأساسية اللازمة لايجاد الاحصاءات الحيوية وفقا للتبويبات الموصى بها دولياً. غير أنه لا توجد لديه حواسيب لتجهيز الاحصاءات. كما أن الطريقة التي تحفظ بها ملفات التسجيل المدني تجعل خدمة أغراض ادارية مثل إعداد كشوف الانتخاب أو إصدار بطاقات الهوية أو غير ذلك أمرا صعبا ومكلفا ويستغرق وقتا طويلا. وفي الواقع لا يزال التسجيل المدني في الجمهورية العربية السورية يدوياً. غير أن إدارة التسجيل المدني في الجمهورية العربية السورية تقوم حاليا بحوسبة نظام التسجيل المدني بصورة تدريجية. ومن شأن ذلك أن يمكّن الجمهورية العربية السورية من إعداد ونشر واستخدام البيانات بسرعة وبطريقة أكثر كفاءة. ويعتمد الاتجاه الجديد نحو أتمتة عمليات التسجيل المدني على المساعدة والتعاون مع الاسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتطمح الجمهورية العربية السورية الى تنفيذ هذا المشروع بصورة كاملة في جميع المحافظات. وأكد على أن هذا النهج الفني الجديد يحتاج، في جملة أمور، الى برنامج جديد؛ وتجهيزات إضافية؛ وتدريب الموظفين؛ ومدخلات من بلدان أخرى؛ والى توجيهات وارشادات البرنامج الدولي لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

وفي الوقت الحاضر لا يعلّق نظام التسجيل أية أهمية على تغيير المواطن لمقرّ إقامته. والواقع أن القانون لا يقتضي من أي كان أن يُبلغ عن تغيير مقر إقامته. ويتم الحصول على هذه المعلومات من عمليات التعداد حيث يسجل بدقة مقر الاقامة الحالي أو المعتاد أو السابق على حدٍ سواء. غير أنه من المأمول فيه أن تُدرس مسألة مقر الاقامة في المستقبل لإدراجها في نظام التسجيل المدني بهدف تحديد مؤشرات الهجرة الداخلية بصورة دقيقة من خلال السجلات المدنية. وتستمد البيانات التي تستخدم في إعداد الخطط الانمائية من التعدادات السكانية وليس من التسجيل المدني، نظرا الى أن المكتب المركزي للاحصاء هو الذي يُعِدّ الاسقاطات السكانية.

والتسجيل المدني في الجمهورية العربية السورية يتم على أساس الأسرة. فكل مواطن له مكان إقامة لأسرته يُسجّل تحت اسم العائلة الممتدة أو مكان الاقامة. وبهذه الطريقة يتم ربط العنوان باسم

العائلة الممتدة والأسر الصغرى أو أفراد تلك الأسر. وربما يمتد الربط الى اسم الحي والشارع. وبالتالي، فإن ربط السجلات موضوع هام وأساسي في تنظيم السجلات المدنية في الجمهورية العربية السورية. وقد قامت دائرة الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية بإعداد دراسة عن كيفية إعادة تنظيم التسجيل المدني في حالة استخدام الحواسيب. ووجد أن استخدام نظام محوسب للتسجيل المدني يتطلب وجود رقم شخصي أو وطني للتعريف.

وأخبر الدكتور ابراهيم علي، المدير العام للمكتب المركزي للاحصاء في الجمهورية العربية السورية المشاركين بأن المكتب المركزي للاحصاء عمل بالتنسيق التام مع إدارة التسجيل المدني التابعة لوزارة الداخلية فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالاحصاءات الحيوية، والتي يتم تلقيها بشكل منتظم ومتواصل. ويحتاج نظام الاحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية السورية الى تطوير وتحسين لأن جميع البيانات تُسجّل باليد ولا يمكن نشر سوى احصاءات كلية.

وأوضح ممثلا العراق (السيد عبدالله حسن ماتي والآنسة نهى خضر يوسف) أنه يوجد في بلدهما قانون يتعلق بتسجيل السكان يرجع عهده الى عام ١٩٢٧. وبالرغم من أن تسجيل المواليد أحياء والوفيات قد بدأ في عام ١٩٤٩، فإن القانون المتعلق بها صدر في عام ١٩٧١ وتم تعديله فيما بعد حسب الاقتضاء. غير أن نظام التسجيل لم يشمل البلد بكامله بعد وذلك بسبب انتشار الأمية بين السكان ولأن مرافق التسجيل لا تغطي جميع المناطق في البلد. ويؤكد ذلك المعدّل المقدّر لدرجة شمول التسجيل والبالغ ٨٢ في المائة بالنسبة للمواليد أحياء و ٦١ في المائة بالنسبة للوفيات.

وقال ممثل عُمان (السيد سالم حمد الطوقي) إن بلده ينوي انشاء نظام للتسجيل المدني. غير أنه لم يتخذ بعد إجراءات عملية لهذا الغرض. إلا أنه تم في بداية هذا العام تشكيل لجنة برئاسة وزارة الصحة لوضع اجراءات تسجيل المواليد والوفيات. ولن يشمل هذا الترتيب الولادات التي تتم خارج المستشفيات إلا إذا سجّل المواطنون المعنيون مواليدهم الجدد على أساس طوعي. ويتم الزواج والطلاق في المحاكم ولكن لا يوجد تسجيل رسمي لهذه الواقعات. وبما أنه لا توجد بيانات من التسجيل المدني فإن تقديرات النمو السكاني الحالي وغيره من البارامترات الديمغرافية الأساسية يتم الحصول عليها من المسوح الديمغرافية التي يُجريها مجلس التنمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتستعد السلطنة لإجراء تعداد عام للسكان والمساكن في أواخر عام ١٩٩٣ سيوفر البيانات المتصلة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان.

وأعرب ممثل فلسطين (السيد يوسف الماضي)، عن أمله في إنشاء نظام وطني للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولهذا الغرض، طلب من بلدان الاسكوا تزويد المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني بما يتوفر لديها من إحصاءات حيوية ومؤشرات ديمغرافية تتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

وذكر ممثلا لبنان (السيد عادل الياس شويري شلهوب والسيد ايلي ميشيل شحادة) أن أول قانون لتسجيل السكان والمواليد والوفيات صدر في عام ١٩٢٤ وعُدّل في عام ١٩٥١. وبلغ التسجيل درجة

التغطية الكاملة، بالرغم من حدوث بعض التأخيرات، حتى عام ١٩٧٥ عندما بدأت الحرب الأهلية. ومنذ ذلك الحين تدهورت حالة النُظُم، إلا أنهما يتوقعان حدوث بعض التحسن بفضل تحسّن الوضع الأمني في البلد وكذلك نتيجة للاصلاحات التي تم إدخالها في شهادات الميلاد والوفاة وغيرها من استمارات التسجيل.

وأعلم ممثلا دولة قطر (السيد عبدالله ابراهيم محمد العمادي والسيد جمال عبدالله المدفعي) المشاركين بأن أول قانون للتسجيل المدني للمواليد والوفيات سُنَّ في عام ١٩٨٢ وتقع مسؤولية تطبيقه على وزارة الصحة العامة. وتُسجّل واقعات الزواج والطلاق حسب الشريعة الاسلامية وتتولى مهمة التسجيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتكاد نسبة تسجيل المواليد والوفيات في قطر تبلغ ١٠٠ في المائة، حيث أن هذه الواقعات تُسجّل عند حدوثها علما بأن معظمها يتم في المستشفيات الموجودة في المنطقتين الحضريتين الرئيستين اللتين تضمان حوالي ٨٤ في المائة من مجموع السكان. كما أكد الممثلان وجود وحدات للتسجيل المدني تغطي البلد بكامله.

وأشار ممثلا الكويت (السيد محمد حسين العمر والسيد عيسى محمد الراشد) الى أن التسجيل محوسب بصورة كاملة في بلدهما وأنه يقوم على أساس الأسرة. وتغطي المعلومات أولا: رب الأسرة وكذلك جميع الأشخاص المقيمين في الوحدة السكنية للأسرة، ثم البيانات المتعلقة بالزيجات، ثم بيانات عن الأبناء تليها بيانات عن جميع الأفراد المقيمين مع الأسرة في الوحدة السكنية سواء كانت لهم قرابة أو لا. ويُعطى لكل فرد من أفراد الأسرة رمز يحدد علاقته ببقية أفراد الأسرة. ويتم التأكد من تمام التسجيل بالنسبة لجميع أفراد الأسرة المقيمين في الوحدة السكنية. ويعتبر عنوان الوحدة السكنية التي تقيم فيها الأسرة العنوان الكامل لجميع أفرادها. وتُسجّل بيانات تفصيلية عن الجنسية ومكان الاقامة بالنسبة لغير الكويتيين ويمكن تقديم هذه البيانات في سلسلة من العلاقات المنطقية. ونظرا لوجود رقم تسجيل مدني منذ البداية فإن متابعة الواقعات الحيوية أمر سهل وبسيط.

وفيما يتعلق باكتمال التسجيل، فقد سجلت درجة التغطية بالنسبة للمواليد والوفيات ما يقرب من الـ ١٠٠ في المائة. وبالاضافة الى ذلك، يتم تحديث البيانات المتعلقة بالسكان يوميا وبذلك يمكن توفير الاحصاءات الحيوية والسكانية في غضون فترة وجيزة. غير أنه لا يمكن إصدار أية بيانات إلا عن طريق الادارة المركزية للاحصاء، وقد تم تعديل القانون لجعل الادارة المركزية للاحصاء أحد المصادر الرسمية لإصدار ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالاحصاءات الحيوية. والهيئة العامة للمعلومات المدنية هي الجهة التي تستخرج المعلومات والبيانات المتعلقة بالحالة المدنية للفرد أو المواطن. ويُعزى النجاح في اكتمال التسجيل الى الحوافز المقدمة لأفراد المجتمع والى بساطة اجراءات التسجيل. واعترف الممثلان بأن السكان الريفيين وغير المتعلمين في البلدان الأخرى، يمثّلون مشاكل قد تستوجب انشاء مراكز تسجيل جديدة لتحقيق التغطية الشاملة للتسجيل.

وأبلغ ممثلا جمهورية مصر العربية (السيد ابراهيم ابراهيم بوصيلة والسيد جمال الدين فنجري) المشاركين بأن بلدهما بصدد التحوّل من الطرق اليدوية الى الطرق الآلية ولاسيما في ميدان التسجيل المدني. وأوضحا أن المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية في انتظار استنساخ جميع السجلات العائلية

وإصدار بطاقات هوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وسن قوانين تتوافق مع عملية الأتمتة. وتم تدريب أطر جديدة وتخصيص مراكز إضافية للتسجيل. وتندرج هذه الأنشطة في إطار مشروع وطني هام لتطوير نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية يشمل برامج التدريب وتحسين جمع المعلومات المتصلة بأسباب الوفاة وتحليل البيانات من خلال استخدام الحواسيب الشخصية وحلقات العمل وما الى ذلك. ويركّز هذا المشروع على ايجاد نظام مطوّر لتسجيل الولادات والوفيات وانشاء مراكز للمعلومات. وسوف تتاح جداول نهائية لخدمة مستعملي تلك البيانات كما ستُصدر نشرة فصلية لأغراض التخطيط.

وبالاضافة الى إعداد برامج قواعد البيانات الأولية، ستقوم مصر ببحث مسألة شمولية تسجيل الولادات والوفيات بأساليب مباشرة، علما بأنه يجري تنفيذ تلك البرامج حاليا من خلال نظام التسجيل المزدوج. وتم الاضطلاع فيما سبق بعدة دراسات لتقدير درجة إكتمال التسجيل. وأُجريت آخر دراسة في عام ١٩٨٢ وبيّنت أن نسبة حالات إغفال تسجيل الولادات لا تتعدى ٣ في المائة وهي تشمل بصورة رئيسة الرضّع الذين ماتوا قبل تسجيلهم. وتقدّر حالات إغفال تسجيل الوفيات بنسبة ١٠ في المائة وهذه النسبة لاتزال تُعتبر عالية.

وفي عام ١٩٩٤ سيتم اعتماد اجراءات جديدة للتسجيل المدني ستكون قائمة على الحاسبات الألكترونية ومنظّمة باستخدام أرقام سيحملها الشخص طوال حياته. وقد تلقت مصر مؤخرا المشورة من فريق خبراء من الدانمرك لهذا الغرض.

وذكر ممثلا الجمهورية اليمنية (السيد أحمد علي السناباني والسيد حمود أحمد العصري) أن بلدهما، بعد إعادة توحيده، يقوم بتعزيز نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية لديه. وقد سُنّ قانون جديد في عام ١٩٩١ ويجري العمل حاليا على تنفيذه وتوحيد إجراءات التسجيل المدني والابلاغ عن الاحصاءات الحيوية على الصعيد الوطني، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري التركيز حاليا على ستة مناطق في البلد من خلال اتباع نهج المنطقة النموذجية.

وقد قدّمت التقارير القطرية صورة جدّ واضحة عن حالة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في المنطقة، بدءا بتسجيل الواقعات الحيوية والعمليات الاحصائية الى نشر البيانات لغرض تخطيط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وغير ذلك من الأغراض. غير أنه لم يمكن تحديد مدى شمولية تسجيل المواليد والوفيات في بعض البلدان. بل أن بعض البلدان تفتقر الى نظام التسجيل وبعضها الآخر بصدد انشاء نظام للتسجيل.

وتبيّن من المناقشات أن العديد من القوانين والقواعد المتصلة بنُظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية تحتاج الى مراجعة وفي بعض الأحيان ينبغي وضعها لأول مرة. كما اتضح أن هناك تباينا فيما بين الدول المشاركة في مجال التشريعات والقوانين المنظّمة لاجراءات التسجيل المدني. ولذلك أُعطيت أولوية عليا للحاجة الى وضع قوانين أكثر شمولية في هذا الميدان مما يعتبر عنصراً أساسياً في استراتيجية الإسراع بتحسين النُظُم. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تحدد هذه القوانين المهلة الزمنية الممنوحة للتسجيل ومعالجة حالات التسجيل المتأخر، بما في ذلك فرض عقوبات حتى يتسنى تعزيز إكتمال

التسجيل. كما أُشير الى أن التسجيل الاجباري هو مبدأ أساسي في التسجيل المدني وأن معظم القوانين الحالية تتضمن أحكاما بهذا الخصوص. غير أنه أُعترف بوجود نقص في الوسائل والطرق اللازمة لإنفاذ القوانين والقواعد الموجودة. وينبغي إطلاع موظفي التسجيل المحليين والجمهور على نطاق واسع على قوانين التسجيل المدني حتى يتسنى تخفيض حالات إغفال تسجيل الواقعات الحيوية الى الحد الأدنى.

كذلك تبيَّن أن هناك تباينا في مصدر البيانات من السلطات الرسمية والمختصة، في شكل نماذج شهادات الميلاد، والتدابير المتخذة لمراقبة عملية التسجيل المدني ولتحقيق الشمولية فيها وكذلك حول نطاق الفوائد المستمدة منها. كما اتضح أن الاعتماد على التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية لأغراض تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يختلف من بلدٍ لآخر. ومن ثم تتبين أهمية عقد هذه الحلقة لدراسة الوضع الحالي والاستفادة من المبادىء التوجيهية والارشادات التي تم إعدادها تحت إشراف البرنامج الدولي للاسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

وتم التنويه بأن معظم البلدان المشاركة في حلقة العمل والتي قدّمت أوراق لم تلتزم بالمبادىء التوجيهية المتعلقة بإعداد التقرير القطري عن الوضع الراهن للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية رغم أن تلك المبادىء التوجيهية قد أُرفقت بالدعوات التي وجهتها شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة الى البلدان للمشاركة في حلقة العمل. وكان الهدف من توفير مبادىء توجيهية لإعداد التقرير هو الحصول على تقارير قابلة للمقارنة على المستوى الاقليمي. وطلبت شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة والاسكوا من جميع البلدان المشاركة اتمام تقاريرها القطرية في ظرف شهرين نظرا الى أن هذه التقارير تساعد على تحديد المشاكل التي تعرقل تطوير النظم وبالتالي على تصميم الاستراتيجيات وخطط العمل الملائمة. وطُلب أن يحتوي كلٌ من التقارير القطرية على عينات من نماذج شهادات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق وكذلك نماذج من استمارات الابلاغ عن هذه الواقعات، وأن يبيّن الخطوات التي تنطوي عليها عملية تجهيزها. وطُلب من الوفود أيضا أن تزوّد شُعبة الاحصاء في نيويورك بعينات من نماذج تلك الاستمارات وذلك لتمكينها من انشاء مركز لتبادل المعلومات حول هذا الموضوع.

ومن المواضيع الأخرى التي أُثيرت خلال المناقشات التي أعقبت العروض القطرية ما يلي:

(أ) الحاجة الى تحديد الاجراءات الأساسية للتسجيل المدني سواءٌ كان قائما على أساس الأسرة مثلما هو الحال في العديد من البلدان المشاركة أو قائما على الفرد. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي توحيد المصطلحات والاجراءات على المستوى الوطني لإعطاء عمليات التسجيل والابلاغ أكبر قدرٍ ممكن من الشمولية؛

(ب) نظرا الى أن بعض الواقعات الحيوية لاتزال تُسجّل بالاعتماد على قيام الأفراد طوعا بتسجيلها، فقد اقترح بعض الممثلين إصدار توجيهات لإجبار المؤسسات المعنية بتسجيل الواقعات الحيوية على تمرير المعلومات بشأن هذه الواقعات الى مكتب التسجيل المدني وبحيث لا تستطيع تلك المؤسسات إصدار وثائق الى المواطنين إلا عن طريق السجل المدني. وهذا من شأنه أن يضمن تدفق المعلومات على نحو سليم ومستمر، بالاضافة الى تحديد أهم المستعملين للبيانات التي يصدرها التسجيل المدني. ومن

شأن ذلك، وفي نهاية المطاف، أن يسهل استخدامها حتى لأغراض إصدار جوازات السفر والتأشيرات وغيرها من الوثائق؛

(ج) تم التنويه بالحاجة الملحة لمعالجة الأرقام المتناقضة التي تصدرها السلطات الرسمية والتي ينبغي مراجعتها لتحقيق التناسق والتوافق بين الأرقام واعتماد مجموعة واحدة من هذه الأرقام كأرقام رسمية؛

(د) تم التأكيد على الحاجة لدراسة المحتويات والبيانات المفصّلة الواردة في جميع النماذج المستخدمة للتسجيل المدني والابلاغ الاحصائي. وتم التشديد على أن كل بندٍ في أي سجل مدني وفي أي تقرير للاحصاءات الحيوية ينبغي أن يكون له هدف وغرض محددان توفيرا للوقت والمال والجهد. وبالتالي، ينبغي أن تقوم البلدان بدراسة القدرات المتوفرة وأن تبذل جميع الجهود الضرورية لضمان انتاج إحصاءات حيوية سليمة في الوقت المناسب. ومن المهم أيضا توحيد المصطلحات والمفاهيم والتعريفات وتنسيق المساعدة الفنية، بما في ذلك الخبرة الفنية والمعدات المكتبية وما الى ذلك. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لجمع المعلومات المتعلقة بأسباب الوفاة وكيفية معالجة واستخدام مثل هذه المعلومات القيّمة التي تنفرد بها نُظُم التسجيل المدني، مما يمكّن من الاسراع بنشر النتائج لتلبية الاحتياجات الملحّة للبلد من هذه البيانات. كما ينبغي أن تعزز البلدان أهداف إعداد واستخدام سجلات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، ويمكنها أن تُدرج مواضيع اجتماعية واقتصادية في نماذج الاحصاءات الحيوية؛

(هـ) وأكد بعض الممثلين على الحاجة الى بذل قدر كبير من العناية في اختيار الخبراء الذين سيعملون في هذا الميدان في بلدان المنطقة وأوصوا بأن يكونوا مطلعين على الأوضاع في البلدان التي سيعملون بها وعلى البرامج الدولية المعتمدة والمبادىء والتوصيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع لتطبيقها في البلدان المشاركة؛

(و) وأشار ممثلون آخرون في كلماتهم الى أهمية تقييم مدى التغطية والشمولية الحالية للتسجيل المدني وكذلك تخفيض حالات عدم التسجيل. وهناك حاجة الى وضع خطط قطرية محددة بصورة جيدة لهذا الغرض. وسعيا وراء حل مشكلة عدم التسجيل مثلا، يمكن تنظيم حملات متنقلة في المناطق والمجتمعات التي تكثر فيها هذه الحالات؛

(ز) وأُثير موضوع آخر وهو تعدد الأجهزة التي تقوم بتسجيل نفس النوع من الواقعات، وهذا أمر ينبغي تفاديه. فإذا كانت وزارة الصحة مثلا تسجل الولادات والوفيات وإدارة التسجيل المدني تقوم بالشيء ذاته فقد يؤدي ذلك الى عملية إبلاغ غير منسّقة عن الولادات والوفيات نظرا لأن هذا العمل يمكن القيام به في ظل نظام واحد. وينبغي على البلدان أن تسعى لتجنّب ازدواج أو تداخل المهام في هذا الميدان؛

(ح) كما ينبغي أن تتخذ البلدان تدابير احتياطية لمواجهة تضرّر أو فقدان السجلات المدنية. وقد يحدث هذا إذا كانت واقعات الزواج تسجّل مثلا في مكاتب وزارة الداخلية وواقعات الطلاق في وزارة العدل مما يتطلب نقل المعلومات من مكان الى آخر؛

(ط) وبالاضافة الى ذلك، ينبغي تحديد اجراءات معيّنة لتصحيح الأخطاء عندما تُكتشف في صحائف التسجيل المدني وتقارير الاحصاءات الحيوية. وأُشير الى أن التسجيل المدني هو المصدر الأساسي للمعلومات في السنة الأولى بعد التسجيل وعلى ذلك، فإن دائرة التسجيل المدني هي الجهة المختصة لتصحيح أية أخطاء؛

وجرت أيضا بعض المناقشات بشأن سمة هامة من سمات نظام التسجيل المدني وهي تسجيل سبب الوفاة في شهادة الوفاة. فعندما يتم ملء صحائف الوفاة تُرسل عادة نُسخة منها الى وزارة الصحة لتصنيف البيانات حسب جنس المتوفى وظروف وأسباب الوفاة ولدراسة أثرها على الهيكل الديمغرافي. إلا أنه توجد عقبة رئيسة بالنسبة الى الدقة وهي أن الأطباء يفتقرون الى الخبرة في بيان أسباب الوفاة، بل أن الأطباء لا يذكرون أسباب الوفاة في جزء كبير من الحالات. ولذلك، قامت بعض البلدان في المنطقة بتغيير طريقة جمع المعلومات المتصلة بأسباب الوفاة حيث يُطلب من الأطباء أو الموظفين المعنيين وصف الأعراض (باستخدام القوائم التي أعدتها منظمة الصحة العالمية) التي أدت الى الوفاة بدلا من مجرّد تسجيل سبب الوفاة. ويُقصد بهذا تحسين عملية جمع البيانات عن أسباب الوفاة والتي لاتزال نوعيتها غير مرضية. ففي مصر مثلا، يمكن أن تتضمن سجلات الوفاة في المناطق الريفية أخطاءً. وحوالي عام ١٩٦٦ سُجّلت الملاريا على أنها أكثر أسباب الوفاة تواترا. أما الآن، فإن الأسباب التي تُذكر في أغلب الأحيان هي الأمراض المتصلة بالقلب.

ويجري حاليا تطبيق المراجعة التاسعة للتصنيف الدولي للأمراض الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، في تصنيف أسباب الوفاة في معظم بلدان منطقة الاسكوا. وأُعلم المشاركون بأنه تم انشاء لجنة في مصر لدراسة المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض وذلك من أجل اعتمادها في المستقبل القريب. وأعرب ممثلون آخرون عن قلقهم بشأن التدريب الذي سيلزم توفيره للتحول الى المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض، وأشاروا الى الحاجة لتلقي المساعدة من منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد.

وأبلغت ممثلة منظمة الصحة العالمية، الدكتورة أوديل فرانك، المشاركين بأن المنظمة لديها برنامج تدريب دولي حول كيفية استخدام المراجعة العاشرة فضلا عن التعديلات وعمليات التدريب اللازمة لاستخدامها بطريقة صحيحة. وأكدت أنه ستصدر عما قريب طبعة باللغة الانكليزية للمراجعة العاشرة لمنظمة الصحة العالمية.

دال- <u>الجلسة الثالثة: استخدام التكنولوجيا الحديثة في نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية</u>

في الجلسة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، تم تقديم ومناقشة الأوراق الفنية التالية:

(أ) التكنولوجيا الحديثة لتخزين واسترجاع السجلات المدنية وتجهيز الاحصاءات الحيوية (من إعداد فيتو لوغريّو من شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة)، (WAW/CRVS/93/19)؛

(ب) خبرة الدانمرك في مجال حوسبة السجلات المدنية (من إعداد كارن إفانغر من المركز الوطني للحاسوب، الدانمرك)، (WAW/CRVS/93/20)؛

(ج) الاحصاءات الحيوية المبنية على السجلات، قضايا ينبغي النظر فيها؛ بعض التجارب الدانمركية (من إعداد أنيتا لانغ، المؤسسة الاحصائية الدانمركية، الدانمرك)، (WAW/CRVS/93/21)؛

(د) نظام محوسب لتسجيل المواليد أحياء وإستخراج الجداول الاحصائية وإصدار التقارير (LIVE) (عرض توضيحي لأحمد حسين من شُعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/31).

أشارت الورقة التي قدمها السيد فيتو لوغريّو الى تجارب بعض البلدان من خارج منطقة الاسكوا، وخاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتخزين واسترجاع السجلات المدنية وتجهيز الاحصاءات الحيوية.

وذكر السيد فيتو لوغريّو أن استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية كان لهما أثر كبير على نظم مختلف البلدان، وأن الاتجاه نحو أتمتة أعمال التسجيل المدني وعملية تجهيز وتحليل بيانات الاحصاءات الحيوية من خلال الطرق المحوسبة كلها يؤدي الى تحسينات جوهرية في هذه المجالات. وان تطبيقات السجلات المؤتمتة تتيح امكانات التحديث المباشر للسجلات، والفهرسة الآلية لعمليات البحث في السجلات وعمليات الاسترجاع، واعداد التقارير الادارية، والاحصاءات الحيوية، وتتيح العمليات الآلية تداول البيانات بصورة متطورة، وتحسين نوعيتها وصدورها في التو واللحظة، وربطها بغيرها من قواعد البيانات ذات الصلة لاغراض البحث، والتخطيط وتقييم المؤشرات الصحية وفي مجال التحليل الديمغرافي، كما تتيح تحسينات جوهرية في عمليات تبادل البيانات مع نُظُم المعلومات الأخرى، والمرونة في تعديل البيانات.

وتشمل النظم التي يجري انشاؤها في مختلف الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية (لكل ولاية نظامها الخاص للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية) النظم القائمة على الحواسيب والنظم القائمة على الاسطوانات البصرية ونُظُم الميكروفيلم المحوسبة. وبالاضافة الى ذلك، يتجه العديد من الولايات حاليا نحو تنفيذ نُظُم تسجيل الكترونية للمواليد والوفيات يكون فيها مصدر الابلاغ مسؤولا عن تسجيل وتحويل السجلات الحيوية الكترونياً الى مكتب التسجيل المركزي للولاية. وقد جعلت البرامج الألكترونية وأجهزة الحاسوب التي تم استحداثها لهذه التطبيقات تنفيذ عمليات أتمتة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة وبالكفاءة والجدوى الفنية. والهدف الوطني الذي تم تحديده بالاقتران مع برامج التسجيل للولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، هو ايجاد نظام ألكتروني لتسجيل المواليد والوفيات في جميع الولايات مع نقل بيانات الاحصاءات الحيوية ألكترونيا الى المكتب الاحصائي الوطني (المركز الوطني للاحصاءات الصحية) بحلول عام ٢٠٠٠. وهذا أمر قابل للتنفيذ نظرا الى توفر الموارد المالية اللازمة لذلك.

وفي الوقت الحالي، تختلف درجة حوسبة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية من ولاية الى أخرى مع تقدّم بعضها على البعض الآخر. ولا يوجد هناك أي شك حول أهمية الأتمتة في مختلف الولايات.

وقدمت ممثلة الدانمرك، السيدة كارن إفانغر، لمحة عامة عن الخصائص الرئيسة لنظام التسجيل المدني في الدانمرك، الذي يمثّل أحد العناصر الأساسية للسجل السكاني المركزي. ويُشغّل هذا السجل كله بصورة آلية ولا تُستعمل فيه أية أوراق ابتداء من التسجيل الرسمي في سجل السكان المحلي، ويشمل نظاما مباشرا لتحديث البيانات ونظام استعلام مباشر ونظاما بينيا لبطاقات الهوية ونظام ترميز موحّد ونظام خدمة ونظام ضبط دفعات المعلومات ونظام احتياطي لإعادة تشغيل المعلومات ونظام أمن. كما أشارت الى أنه بالرغم من أن تسجيل السكان متطور للغاية ومحوسب بصورة كاملة (تسجيل الواقعات الحيوية وتغيراتها تتم بصورة آلية تماما) وأن الشبكة المحلية للسجلات السكانية مرتبطة مباشرة بالسجل السكاني المركزي، فإنه مازالت هناك أخطاء تحدث في تسجيل الحالة المدنية، ولاسيما بالنسبة للأشخاص الذين هاجروا أو ماتوا، ولكنهم بقوا مسجلين. وينبغي أن تأخذ أية قاعدة بيانات للتسجيل المدني هذه الحقائق في الاعتبار إذ أن الخطأ شيء قائم ويمكن أن يحدث في أي نظام سواء تعلّق الأمر بأفراد نشطين أو غير نشطين. إلا أنه يمكن اكتشاف الأخطاء في غضون فترة وجيزة وتصحيحها بسهولة إذ أنها أخطاء صغيرة للغاية في الدانمرك بالمقارنة مع عدد السكان. وأبلغت المشاركين بأن الدانمرك لا يعتبر أن من الضروري إجراء تعداد شامل للسكان إذ أن السجلات السكانية تقدّم البيانات الضرورية على أساس سنوي (بحسب الحالة في ١ كانون الثاني/يناير)، حسب الجنس وسنوات العمر الفردية، والحالة المدنية، وبلد المنشأ، والمواطنة وما الى ذلك.

وتتمثل إحدى الخصائص الهامة للسجل السكاني المركزي في تسجيل الواقعات الحيوية والتغيرات التي تطرأ عليها فيما بعد في نظام تسجيل آلي تماما. ويتم تحديث السجل السكاني بصورة ألكترونية يوميا في نفس الوقت الذي تسجّل فيه الواقعات الحيوية.

ومن الناحية الاحصائية، قدمت ممثلة الدانمرك (السيدة أنيتا لانغ) وصفا للاحصاءات الحيوية المبنية على السجلات في الدانمرك. ولفتت الانتباه الى مسائل هامة في جمع هذا النوع من الاحصاءات وأشارت الى أن تسجيل الواقعات الحيوية قد أصبح إحدى مهام الدولة. وأبلغت المشاركين بأنه منذ عام ١٩٢٤ تمسك كل بلدية في الدانمرك سجلا للسكان المحليين. ويتضمن هذا السجل معلومات تساعد على تحديد هوية الفرد مثل الاسم والمهنة، وتاريخ ومكان الميلاد، والعنوان، والظروف العائلية، والجنسية. وقد نُقلت السجلات من الكنيسة الى مكتب الشؤون المدنية في عام ١٩٦٨ عندما بدأ تجهيز البيانات ألكترونيا وأنشيء نظام للتسجيل المدني.

وأشارت الى أن مسؤولية الاستخدام الاحصائي العام للمعلومات في السجل السكاني المركزي تقع على عاتق المؤسسة الاحصائية الدانمركية (Denmarks Statistik) التي هي مؤسسة مستقلة. وخلال السبعينات قامت هذه المؤسسة بإنشاء الاحصاءات المبنية على السجلات وتطويرها. ومصدر هذه الاحصاءات هو المعلومات المستمدة من السجل السكاني المركزي بالاضافة الى المعلومات المستقاة من

مصادر أخرى في بعض الحالات. ثم وصفت النظام بكامله بدءا بتسجيل الواقعة الحيوية الى الاحصاءات النهائية. وذكرت على سبيل المثال أن المواليد يبلّغ عنها من جانب السلطات المحلية ومن جانب الفرد المعني في حين أنه بالنسبة لتغيير العنوان فإن الفرد وحده هو الملزم بالابلاغ عنها. وذكرت أن شهادات الميلاد والوفاة تتألف من جزأين، جزء مدني وجزء طبي وأنه يوجد أيضا ميكروفيلم لهذا الغرض. وتُرسل نُسخ من الشهادات الى الخدمة المدنية في حين ترسل نُسخ أخرى الى إدارة الصحة. وعندما يتم تجهيز هذه النسخ فقد يظهر بعض التباين في النتائج النهائية. وأوضحت أن الجهة الرسمية التي تقوم بنشر هذه البيانات وتوزيعها على الجهات الرسمية والدولية هي المؤسسة الاحصائية الدانمركية. وعند حدوث أوجه تباين أو أخطاء، يتم اعتماد الرقم الرسمي للاحصاءات الحيوية بعد إجراء مقارنات بين مختلف المصادر حتى يتم الحصول على الرقم النهائي. وهناك نقطتان أساسيتان تتعلقان بموثوقية السجل وهما التمام والصدور في الوقت المناسب. وبالتالي، فمن الضروري التحقق من أن الواقعات ذات الصلة قد سجلت بدقة وسرعة في السجل. غير أنه من الصعب أحيانا تحقيق الغايتين في آن معاً. فعادة ما يعتبر معظم الأشخاص، كما يتبين من تجربة الدانمرك، أن الواقعات مثل الميلاد والوفاة والزواج تحظى بالتسجيل عادة أكثر من تغيير محل الاقامة (العنوان) والهجرة.

ويتم تبويب الاحصاءات الحيوية كل ربع سنة للدانمرك ككل ولكل بلدية على حدة، في حين لا تُجمّع الاحصاءات النهائية للمواليد والوفيات، أي المعلومات التي يتم الحصول عليها بربط المعلومات من السجل السكاني المركزي والمعلومات المستمدة من الشهادات، إلا مرة في السنة.

وبعد ذلك قدّم ممثل الاسكوا (السيد أحمد حسين) عرضا توضيحيا لطريقة استخدام نظام للتسجيل الآلي للمواليد أحياء وإصدار التقارير الاحصائية. وقد وضعت هذا النظام المسمّى "LIVE"، شُعبة الاحصاء في الاسكوا باستخدام الحواسيب الشخصية. ويبيّن هذا النظام كيفية تسجيل المواليد الأحياء وتبويب الاحصاءات منها وإصدار تقارير إحصائية عن المواليد.

وأشار الى أنه تم تحويل النظام الى اللغة العربية باستخدام برنامج (نافذة) (WINDOW). وقدّم الى المشاركين عرضا موجزا عن متطلبات النظام وكيفية تركيبه في القرص الصلب. كما تضمّن العرض معلومات عن طرق تشغيل النظام وسماته المميزة.

وأوضح طريقة إصدار التقارير الاحصائية وطرق تجهيز الملفات المرمّزة لتسجيل المهنة والجنسية والمحافظة والمدينة والديانة وكذلك طريقة حفظ الملفات المفهرسة وإعداد نُسخ على الأقراص الليّنة.

وأبلغ المشاركين بأنه يمكن الحصول على برنامج "LIVE" بتوجيه طلب الى رئيس شُعبة الاحصاء في الاسكوا.

هاء- الجلسة الرابعة: طرق وأساليب أخرى لجمع بيانات توفّر إحصاءات ومعدلات حيوية

قامت ممثلة شُعبة الاحصاء في الأمم المتحدة، (السيدة فيوليتا غونزالس) بعرض ورقة عن الطرق والأساليب الأخرى لجمع بيانات توفر احصاءات ومعدلات حيوية باستخدام المسوح الأسرية والتعدادات السكانية (WAW/CRVS/93/27). وأبرزت ميزات وعيوب كل طريقة كما بيّنت ميزات وعيوب مختلف النُهج المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالخصوبة والوفيات، بما في ذلك أمثلة عن الصياغة المناسبة للأسئلة التي تطرح. وهناك أساليب احصائية تُعرف «بالمسح في جولة واحدة» أو نهج المسح الاسترجاعي، وهو مناسب للحصول على نتائج سريعة بالمقارنة مع تعداد السكان أو نظام التسجيل المزدوج، أو مسوح المتابعة. كما توجد مسوح خاصة بالنساء السابق لهن الزواج تهدف الى قياس اتجاهات وأنماط الخصوبة ووفيات الرضّع. وبالاضافة الى ذلك، تتضمن التعدادات السكانية أسئلة تتصل بالعلاقات الأسرية والنَّسَب ويمكن استخدامها لحساب معدلات الخصوبة وهي تُعرف بطريقة أبناء الفرد ذاته (Own children method).

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتضمن المسوح الاسترجاعية المتعمّقة أسئلة حول معرفة وسائل منع الحمل واستخدامها الحالي، وتنظيم الأسرة، وتاريخ الزواج، وسيرة الأمومة الخ. وينبغي أن يُجرى هذه المسوح عدّادون مدرّبون تدريباً جيداً، ويُفضّل أن يكونوا من النساء مع الاشراف عليهن عن كثب.

كما توجد مسوح متابعة تهدف الى الحصول على معلومات مباشرة عن المواليد والوفيات والتقليل من أثر النسيان الى أقصى حد ممكن. ويمكن إجراء الدورات بمعدل ثلاث الى أربع دورات في أي من هذه المسوح على أن تفصل بينها فترات ستة أشهر. وهذا من شأنه أن يجعل من السهل تذكّر المعلومات؛ وبعد تسجيل المعلومات عن جميع أفراد الأسرة في الدورة الأولى للمسح يمكن تسجيل التغيرات في المسوح التالية. وبهذه الطريقة يمكن التأكد من عدم إغفال أية مواليد أو وفيات، ومن أجل تحسين التقارير المتعلقة بوفيات الرضّع، ينبغي أن تُسأل المرأة عما إذا كانت حاملا أم لا. وتُعتبر هذه المسوح ذات أهمية في حساب بعض المعدلات الحيوية، بالرغم من أنه من اللازم أخذ عيّنات كبيرة نسبيا للحصول على أرقام كافية من المواليد والوفيات.

وهناك طريقة أخرى وهي تتمثل في نظام التسجيل المزدوج الذي يتم فيه تسجيل الواقعات الحيوية حسب نظامين مستقلين. وتوفر الهند مثالا جيدا وموثّقا توثيقا جيدا لتطبيق هذه الطريقة بهدف تقدير المعدلات الحيوية من خلال ما يُسمى بخطة التسجيل بالعيّنات.

وفي الواقع، يمكن للدول أن تستخدم بعض هذه الطرق أو جميعها على أساس تكميلي أو داعم أو مؤقت حتى يتم وضع نظام شامل وكامل للتسجيل.

واعترف المشاركون بأن الافتقار الى قاعدة بيانات جيدة للاحصاءات الحيوية يجعل من الصعب فهم التغيرات في توزيع السكان حسب الجنس أو العمر. ومن ثم فإن الاسقاطات أو التقديرات كثيرا ما تكون غير كافية نظرا لكثرة تنقّل السكان في دول الخليج. ويبدو أن المسوح مناسبة تماما ويمكنها أن تكون

مكمِّلة لبيانات التسجيل المدني. وبالرغم من أن المسوح كثيرا ما تقدِّم بعض المعلومات المفيدة فإن طريقة التسجيل أفضل من التقدير إذ أن الطريقة الأولى تتفادى عددا من الأخطاء. وينبغي تشجيع إجراء المسوح أو التعدادات، مع إدراك أن هاتين الطريقتين يكمِّل ويدعم كل منهما الآخر ولكنهما لا تمثلان بديلا لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية الشاملة.

كما عُرضت في هذه الجلسة الورقات الفنية التالية التي أبرزت دور الهيئات الوطنية والدولية والاقليمية في تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية:

(أ) التزام وطني بتحسين برنامج التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية الأرجنتين (اليخندرو غيوستي، المعهد الوطني للاحصاءات والتعدادات، الأرجنتين) (WAW/CRVS/93/28)؛

(ب) واقع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في دول منطقة غربي آسيا وتوصيات لتحسينها (أحمد حسين، شُعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/29)؛

(ج) التسجيل المدني والسجل السكاني في الجمهورية العربية السورية والأردن (عبدالله سمور، مكتب فريق المساندة الفنية للدول العربية، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان) (WAW/CRVS/93/30).

وأبلغ ممثل الأرجنتين (السيد أليخاندرو غيوستي)، المشاركين بأنه بعد حلقة العمل بشأن استراتيجيات الاسراع بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية المعقودة في بيونس آيرس في الفترة من ٢ الى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ تحت إشراف البرنامج الدولي والتي استضافتها حكومة الأرجنتين، فإن المؤسسات المعنية بانتاج الاحصاءات الحيوية ملتزمة بإجراء تحليل متعمّق للظروف المحلية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. والهدف هو ايجاد قاعدة علمية لبرنامج وطني لتحسين النُظُم. ويقوم كلٌ من مكتب الاحصاءات الصحية بوزارة الصحة العامة، المكلّف بجمع المعلومات الاحصائية الحيوية على المستوى الوطني، والمعهد الوطني للاحصاءات والتعدادات، المسؤول عن النظام الاحصائي الوطني، بسلسلة من الأنشطة للنظر عن كثب في التباينات والمشاكل المحددة الموجودة في كل مقاطعة. وأُعلم المشاركون بأن الأرجنتين منظَّمة تنظيما فدرالياً وكذلك نظام التسجيل المدني حيث أن لكل من مقاطعتها الـ ٢٤ نُظُمها الخاصة بالتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

وقد كانت الأنشطة حتى الآن مركّزة على تحليل النُظُم القائمة في المقاطعات وتنقيح استمارات تسجيل الواقعات الحيوية والكتيِّبات واختبار تناسق البيانات وتقييم نوعيتها، وعقد ١٢ من ٢٤ حلقة عمل مقررة في المقاطعات لتحسين الاحصاءات الحيوية، بما في ذلك انشاء لجان في المقاطعات. وبالنسبة لحلقات العمل دون الوطنية، تم استخدام المنهجية المتّبعة في حلقة العمل الخاصة بأمريكا اللاتينية. وقد موّلت هذه المبادرة المشتركة بصورة كاملة حكومة الأرجنتين، مما مكّن من تطوير أنشطة هامة في عام ١٩٩٢ والشروع في أنشطة أخرى في عام ١٩٩٣ وسيسمح بتنفيذ أنشطة أخرى في عام ١٩٩٤. وبعد ذلك، سيتم وضع خطة وطنية تُنفَّذ تدريجيا. وشُجِّع المشاركون في حلقة العمل على بذل الجهود لتصميم وتنفيذ خطة وطنية تقوم على دراسة متعمِّقة للأوضاع الراهنة في بلدانهم.

وبحث ممثل الاسكوا السيد أحمد حسين الوضع الراهن للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدان المنطقة كما يظهر في بيانات الدول المشاركة التي تلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. واستعرض بعض المقترحات والتوصيات المقدمة بهدف تحسين النظام، مؤكدا على الحاجة لاعتماد قوانين وتشريعات واضحة في تسجيل الأنواع الخمسة من الواقعات الحيوية. وعُرضت نماذج للشهادات المستخدمة في مختلف البلدان في هذا الصدد. وأتيحت للمشاركين في الحلقة التعاريف التي توصي بها الأمم المتحدة وطرق التسجيل خلال حلقة العمل.

وصُنّفت البلدان الى أربع مجموعات ولُخّصت المشاكل التي تواجه عمليات التسجيل الحالية كالآتي: الافتقار الى التمويل الضروري والكافي؛ انخفاض مستوى الوعي فيما يتعلق بأهمية التسجيل المدني؛ عدم كفاءة الموظفين في التسجيل المدني؛ والحاجة الملحّة لتنظيم دورات تدريبية سريعة حول استخدام التكنولوجيا المتطورة لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

وجرى التأكيد على الحاجة الى إقامة تعاون وتنسيق مستمرين بين السلطات المعنية بالتسجيل المدني والمؤسسات الاحصائية وغيرها من الهيئات الداعمة، وكذلك الحاجة لاعتماد طرق وتكنولوجيا حديثة يمكن أن تُسهّل الانتقال من التسجيل اليدوي الى التسجيل الآلي في ضوء الامكانيات المتاحة حتى تدعم أتمتة النُظُم رصد التغطية الكاملة للاحصاءات الحيوية، بما في ذلك التقديرات والاسقاطات والدراسات الدورية وجداول الحياة والمؤشرات الصحية والوبائية، وبرامج الصحة العامة، ورعاية الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، وبرامج توحيد الجداول، وتقديرات احتمالات وفيات الأطفال استنادا الى بيانات المواليد أحياء والباقين منهم على قيد الحياة؛ ومتابعة وتقييم السياسات السكانية، وبرامج تنظيم الأسرة، وتقدير معدلات التباين في تسجيل الوفيات وتقدير معدل الوفيات المصحح، مثل العلاقة بين السكان والمؤشرات الديمغرافية من جهة والبارامترات الاقتصادية مثل التوزيع الجغرافي والأنشطة الاقتصادية والمهن وما الى ذلك، من جهة أخرى.

وأجرى ممثل المكتب الاقليمي لفريق المساندة الفنية للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان السيد عبدالله سمور، مقارنة بين نظامي الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني في الجمهورية العربية السورية والأردن. فقال إن النظام الأول الذي يُشغّل في معظمه يدويا هو أقدم نظام في المنطقة في حين أن النظام الثاني بصدد الانتقال الى طرق محوسبة بصورة كاملة بالنسبة للتسجيل المدني وإصدار الشهادات وغيرها من الوثائق ذات الصلة. وقد أُدخل حتى الآن في النظام المحوسب الجديد ٩٥ في المائة تقريبا من مجموع الأسر في الأردن؛ غير أن الواقعات الحيوية لم تدخل فيه بعد لأغراض استخراج الاحصاءات الحيوية.

واو- <u>مناقشات فريقي العمل: استراتيجيات تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية</u>

تم تشكيل فريقي مناقشة لبحث استراتيجيات الاسراع بتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدان منطقة الاسكوا.

وكان الفريق الأول يتألف من ممثلي مصر ولبنان وفلسطين واليمن والكويت وقطر. وترأس الجلسة السيد جمال الدين محمود فنجري، ممثل مصر، في حين كان السيد يوسف الماضي ممثل فلسطين مقررا.

وضمّ الفريق الثاني الأردن والامارات العربية المتحدة وعُمان والعراق والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. وترأس الجلسة السيد أحمد هلال في حين كان السيد نصري عبدالرحيم الشمايلة، ممثل الأردن، مقرراً.

وقدّم الفريقان توصيات مختلفة تتعلق باستراتيجيات الاسراع بتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. ونوقشت هذه التوصيات مرة أخرى في الجلسة السادسة المخصصة لاعتماد توصيات حلقة العمل وهي ترد في الفصل الأول من هذا التقرير (أنظر الفرع ٣ من المقدمة: توصيات حلقة العمل).

زاي- الجلسة الخامسة: الاستخدامات الرئيسة للسجلات والاحصاءات الحيوية

عُرضت التقارير التالية للمناقشة:

(أ) استخدام السجلات والاحصاءات الحيوية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية (ي. مرياماء المعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية) (WAW/CRVS/93/23)؛

(ب) استخدام السجل المدني والاحصاءات الحيوية في البرامج والخدمات الصحية (أوديل فرانك، منظمة الصحة العالمية، جنيف، ومحمد أوكريم، المكتب الاقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية) (WAW/CRVS/93/24)؛

(ج) استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي (أحمد العياط، شُعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/25)؛

(د) استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي في جمهورية مصر العربية (السيد هشام مخلوف والسيد سعد زغلول أمين، المركز الديمغرافي بالقاهرة).

قدم ممثل المعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية، الدكتور ايواوو مرياماء لمحة عامة عن المجموعة الواسعة من استخدامات السجلات والاحصاءات الحيوية ودورها في حياة الأفراد وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. فسجلات المواليد الأحياء والوفيات والزواج والطلاق بالغة الأهمية بالنسبة للفرد إذ أنها تثبت حدوث الواقعة وتاريخها ومكان حدوثها. كما أنها تتضمن معلومات أخرى لا بد منها لاثبات بعض العلاقات مثل الأبوّة والشرعية والإعالة والنَّسَب.

وأشار أيضا الى أن المجتمع بوجه عام يحتاج الى السجلات الحيوية لاستكمال الملفات الرسمية من مختلف الأنواع مثل السجلات السكانية وملفات نُظُم الهوية الشخصية وقوائم الضمان الاجتماعي والقوائم

الانتخابية. وفي هذه الاستخدامات، يُشكّل سجل ميلاد الفرد اثباتا للعمر أي العمر الذي يُصبح فيه الفرد مؤهلاً للحصول على بطاقة هوية أو للتصويت أو للحصول على بعض الاستحقاقات. ويُستخدم سجل الوفاة، في جملة أمور، لإبعاد الأفراد غير المؤهلين من النظام لمنع الغش في استخدام بطاقات الهوية الشخصية والممارسة غير الشرعية لحق الانتخاب ومنع الحصول على الاستحقاقات بصورة غير شرعية. ويعتمد نظام التسجيل السكاني ونظام إصدار البطاقات الشخصية للسكان مثلا اعتمادا كبيرا على تسجيل الواقعات الحيوية لاستكمال الملفات. وهناك برنامج آخر ذو أهمية كبيرة يستفيد من التسجيل المدني وهو تنظيم الأسرة. فالاحصاءات الحيوية توفر البيانات الأساسية لقياس حجم نمو السكان في حين تسمح إحصاءات الخصوبة بتحديد شريحة السكان التي تحتاج الى تنظيم الأسرة. ونظرا الى أن الاحصاءات الحيوية تشكّل عناصر النمو السكاني، فهناك حاجة لاحصاءات حيوية كافية لوضع اسقاطات السكان. وهذه تستلزم اسقاط معدلات المواليد بهدف تقدير عدد الأطفال البالغين سن المدرسة والأطفال الذين هم في حاجة الى التحصين وغير ذلك مما ينبغي توقعه في السنوات القادمة.

وتناول ممثلا منظمة الصحة العالمية (الدكتورة أوديل فرانك والسيد محمد أوكريم) استخدامات السجلات المدنية والاحصاءات الحيوية في البرامج والخدمات الصحية. وبحثت الدكتورة فرانك مساهمة التسجيل المدني في قياس الخصوبة وكذلك في قياس الوفيات وتناولت دور التسجيل في تحسين القياس وكذلك في تحسين قاعدة البرامج والخدمات الصحية. وقالت أن أية زيادة للمعلومات ليس لها تأثير على الفائدة المحتملة لبرامج الخدمات الصحية مثل تحديد أسباب الوفاة على أساس شهادة الطبيب في وقت الوفاة مع افتراض الموثوقية والتغطية المرضية. وان إضافة سبب الوفاة الى تسجيل الوفاة تمثّل في حد ذاتها انجازا كبيرا هو ثمرة التنسيق بين المؤسسات الادارية والطبية في المجتمعات التي أخذت بهذا الأسلوب. وبخلاف واقعة الوفاة، فإن تحديد سبب الوفاة يستغرق بعض الوقت بسبب التشخيص الطبي ولا يستطيع مهنيو الصحة الاستفادة منه فورا. وعندئذٍ يصبح من الممكن تصنيف الوفيات حسب أسباب الوفاة وحسب العمر والجنس على المستوى الديمغرافي ودراسة أنماط الأوبئة مثلما يجري في دراسات البيئة ودراسات مراقبة الحالات. ويسمح ربط السجلات بالمواليد وغيرها من البيانات (البيانات الطبية والبيانات المتعلقة بالعمالة ونُظُم التأمين الاجتماعي) بإجراء دراسات أكثر تحديدا عن الأوبئة كما أن أية معلومات إضافية عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتيح إجراء تحليل واسع للعناصر المحدّدة للصحة والمرض.

وقدّم ممثل الاسكوا، السيد أحمد العياط لمحة عامة ومفصّلة عن التطبيقات الأساسية للاحصاءات الحيوية في ميدان التحليل الديمغرافي، ولاسيما في بلدان منطقة الاسكوا. وقال انه يمكن الحصول على عدد كبير من المؤشرات الديمغرافية بصورة مستمرة من بيانات التسجيل المدني التي تتضمن قياس وفيات الرضّع والأطفال وأنماط واتجاهات الخصوبة والوفيات، ووفيات الأمهات، وجداول الحياة، والنمو السكاني الطبيعي، وجداول الزواج، وما الى ذلك. وتؤدي هذه المؤشرات دورا هاما في اسقاطات السكان. وتكمن أهمية هذه الأرقام في أنها لا تعتمد على نماذج نظرية تنطوي على عدة افتراضات. وبالطبع، فإن الشرط الضروري هو الموثوقية والدقة واختيار الوقت المناسب لإصدار البيانات.

وقدّم ممثل المركز الديمغرافي بالقاهرة (السيد سعد زغلول أمين) تقريرا عن استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي في مصر. وأشار الى أن الاحصاءات الحيوية هي من بين المصادر الأساسية للبيانات الديمغرافية. وتتمثل إحدى ميزاتها في إعطاء صورة ديناميكية عن التغييرات السكانية في حين أن المصادر الأخرى مثل تعدادات السكان لا توفر سوى لمحة جامدة عن السكان في وقت معين.

وتقوم الاحصاءات الحيوية في مصر بدور هام في التحليل الديمغرافي. وقد بدأت الممارسة في عام ١٩٣٠ عندما وُضع جدول الحياة الأول لسنة عام ١٩٢٧ باستخدام توزيع الوفيات حسب العمر استنادا الى الاحصاءات الحيوية، وتوزيع السكان المشمولين في التعداد حسب العمر (تعداد السكان لعام ١٩٢٧). ومنذ ذلك الوقت، ساهمت الاحصاءات الحيوية في عدد كبير جدا من الدراسات الديمغرافية والسكانية التي ساعدت في توضيح مشكلة السكان في مصر. وتتمثل الأبعاد الأساسية الثلاثة لمشكلة السكان في مصر في ارتفاع معدل نمو السكان وفتوة السكان وعدم توازن التوزيع الجغرافي لهم. وأشار الى أن الاحصاءات الحيوية مثلا، تساعد في تقدير حجم السكان لكامل البلد ولمحافظاته لكل سنة بين التعدادات. وهي تكشف الاتجاهات في مختلف الظواهر من خلال التغييرات في معدلات الولادة والوفاة والزواج والطلاق. كما أنها تُستخدم في وضع جداول الحياة وجداول الخصوبة وجداول الزواج. كما تستخدم الاحصاءات الحيوية في إعداد إسقاطات سكانية وطنية تُستخدم في تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي تقييم أرقام التعدادات. وأخيرا قُدم بعض المؤشرات الديمغرافية لمصر استنادا الى الاحصاءات الحيوية وغيرها.

وجرى التأكيد في المناقشات والمداولات على أهمية استخدام الاحصاءات الحيوية بوصفها موضوعا أساسيا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمشاركين الذين يسعون لتطوير ميادين استخدام الاحصاءات الحيوية بطرق أكثر شمولاً. وتشمل هذه مثلاً استراتيجيات الصحة وتنفيذ برامج صحية محددة بما في ذلك الطب الوقائي وإدارة العلاج والصحة. وتُظهر هذه الميادين روابط غير مباشرة بين التسجيل الصحي والتسجيل المدني من خلال استخدام وسائل إحصائية مباشرة أو غير مباشرة. وينبغي بذل عناية خاصة في المجتمعات التي تُهمِل تسجيل الإناث وتفضل الذكور. ويساهم تسجيل الوفيات في محاولات إجراء تقييمات دقيقة لوضع الصحة العامة والأمهات المرضعات والرضّع وكذلك التقنيات المستخدمة ضد الأوبئة. ومن شأن تحليل أسباب الوفاة حسب الفئة العمرية والعدد الإجمالي للسكان أن يسمح بتقدير معدلات الوفيات حسب العمر والعمر المتوقع لدى الولادة.

وستساعد التقارير التحليلية الصادرة عن الهيئات الدولية التي لها خبرة كبيرة في هذه الميادين في تحسين تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أُثيرت جميع هذه المواضيع الحيوية في هذه الحلقة.

وأُعتبر استخدام السجلات والاحصاءات الحيوية بصورة مكثّفة وشاملة عنصراً أساسيا في أية استراتيجية لتحسين النظم. وبالتالي ينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات في هذا الصدد في مختلف الميادين لضمان إدخال تحسينات على نظمها.

حاء- الجلسة السادسة: اعتماد توصيات حلقة العمل

ناقش المشاركون التوصيات المقدمة اليهم من فريقي المناقشة. ونظرا الى أن نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في بلدان منطقة الاسكوا تواجه عموماً مشاكل فنية وإدارية وقانونية، اعتمد المشاركون قائمة من التوصيات يرد نصها في الفرع ٣ من المقدمة، في الصفحتين ٥ و ٦ من هذا التقرير.

طاء- اختتام حلقة العمل

أعرب الدكتور لبيب عبدالنور، رئيس شُعبة الاحصاء في الاسكوا، والدكتور ي. ك. يو، رئيس فرع الأحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة مرة أخرى عن شكرهما لحكومة الجمهورية العربية السورية لاستضافة حلقة العمل. كما أعربا عن شكرهما لممثلي البلدان والخبراء على الورقات الفنية التي قدموها الى حلقة العمل والتي وفرت أساس المناقشات وعلى مشاركتهم النشطة التي أثرّت نتائج حلقة العمل. وحثّا البلدان على مواصلة العمل من أجل تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الحلقة الهامة. وأعربا عن امتنانهما لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل خاص على الدعم المالي الذي قدّمه لحلقة العمل. كما أثنيا على جهود التعاون بين شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم هذه الحلقة.

وقرر المشاركون رفع برقية شكر (يرد نصها في المرفق ٤) الى فخامة السيد حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية يعربون فيها عن تقديرهم العميق لاستضافة الحكومة السورية حلقة العمل في دمشق.

وفي الختام، أعلن الدكتور ابراهيم علي، رئيس حلقة العمل، بعد توجيه الشكر الى جميع المشاركين لمساهمتهم القيّمة والمفيدة في جلسات الحلقة التي دامت خمسة أيام، اختتام حلقة العمل في الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم الخميس ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣.

المرفق ١

جدول أعمال حلقة العمل

الأحد ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣

الجلسة الصباحية

الساعة	
٨ر٣٠ - ١٠ر٠٠	التسجيل
١٠ر٠٠ - ١١ر٠٠	الجلسة الافتتاحية
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	فترة استراحة
١١ر٣٠ - ١٢ر٠٠	انتخاب أعضاء المكتب
١٢ر٠٠ - ١٢ر١٥	إقرار جدول الأعمال
١٢ر١٥ - ١٢ر٤٥	١- البرنامج الدولي (شُعبة الاحصاء بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/4, 5, 6)
١٢ر٤٥ - ١٣ر٣٥	٢- تقارير قطرية عن الوضع الراهن لنُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية - استراتيجيات تحسينها

المملكة الاردنية الهاشمية (WAW/CRVS/93/9)
الامارات العربية المتحدة (WAW/CRVS/93/17)
المملكة العربية السعودية (WAW/CRVS/93/15)

جلسة بعد الظهر

١٥ر١٨ - ١٧ر٠٠ تقارير قطرية عن الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية - استراتيجيات تحسينها (تابع):

الجمهورية العربية السورية (WAW/CRVS/93/16)
جمهورية العراق (WAW/CRVS/93/8)
سلطنة عمان (WAW/CRVS/93/12)

١٥ر١٨ - ١٩ر٠٠ مناقشة

الاثنين ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٣

الجلسة الصباحية

٩ر٠٠ - ١١ر١٥ (بما في ذلك فترة استراحة لتناول القهوة) تقارير قطرية عن الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية - استراتيجيات تحسينها (تابع):

فلسطين (WAW/CRVS/93/13)
لبنان (WAW/CRVS/93/11)
قطر (WAW/CRVS/93/14)
الكويت (WAW/CRVS/93/10)
جمهورية مصر العربية (WAW/CRVS/93/7)
الجمهورية اليمنية (WAW/CRVS/93/18)

المرفق ١

جدول أعمال حلقة العمل (تابع)

جلسة بعد الظهر

٣- استخدام التكنولوجيا الحديثة في نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية

١٦ر٠٠ - ١٦ر٣٠	التكنولوجيا الحديثة لتخزين واسترجاع السجلات المدنية وتجهيز الاحصاءات الحيوية (WAW/CRVS/93/19)
١٦ر٣٠ - ١٧ر٠٠	خبرة الدانمرك في مجال حوسبة السجلات المدنية (WAW/CRVS/93/20)
١٧ر٠٠ - ١٧ر٣٠	الاحصاءات الحيوية المبنية على السجلات: قضايا ينبغي النظر فيها، بعض التجارب الدانمراكية (WAW/CRVS/93/21)
١٧ر٣٠ - ١٧ر٤٥	فترة استراحة
١٧ر٤٥ - ١٨ر٣٠	مناقشة
١٨ر٣٠ - ١٩ر٣٠	نظام تسجيل المواليد أحياء ووضع الجداول الاحصائية وإصدار التقارير الإحصائية (LIVE) (عرض توضيحي لشعبة الاحصاء، بالاسكوا) (WAW/CRVS/93/31).

الثلاثاء ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٣

الجلسة الصباحية

٤- أساليب أخرى لجمع البيانات توفر احصاءات ومعدلات حيوية

٩ر٠٠ - ٩ر٤٥	طرق وأساليب أخرى لجمع البيانات لتوفر احصاءات ومعدلات حيوية (شعبة الاحصاء بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/27)

٥- دور الوكالات الوطنية والاقليمية والدولية في تحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية (المكتب الاحصائي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، المركز الديمغرافي بالقاهرة، الأرجنتين، المعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية، مكتب التعدادات السكانية في الولايات المتحدة)

٩ر٤٥ - ١٠ر١٥	التزام وطني بتحسين برنامج التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية: الأرجنتين (المعهد الوطني للاحصاءات والتعدادات، الأرجنتين) (WAW/CRVS/93/28)
١٠ر١٥ - ١٠ر٤٥	واقع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في دول منطقة غربي آسيا وتوصيات تطويرها (شعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/29)
١٠ر٤٥ - ١١ر٠٠	استراحة
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	التسجيل المدني والسجل السكاني في الجمهورية العربية السورية والأردن (فريق المساندة الفنية للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان) (WAW/CRVS/93/30)
١١ر٣٠ - ١٢ر٣٠	مناقشة

المرفق ١

جدول أعمال حلقة العمل (تابع)

جلسة بعد الظهر

٦- مناقشات فريقي العمل: استراتيجيات لتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية

١٦ر٠٠ - ١٨ر٠٠	استراتيجيات لتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية
١٨ر٠٠ - ١٨ر١٥	استراحة
١٨ر١٥ - ١٩ر٣٠	استنتاجات وتوصيات متعلقة بتحسين نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية

الاربعاء ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٣

٧- الاستخدامات الرئيسة لسجلات الأحوال المدنية والاحصاءات الحيوية

٩ر٠٠ - ٩ر٣٠	استخدام السجلات المدنية والاحصاءات الحيوية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية (المعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية) (WAW/CRVS/93/23)
٩ر٣٠ - ١٠ر٠٠	استخدام السجل المدني والاحصاءات الحيوية في البرامج والخدمات الصحية (منظمة الصحة العالمية، جنيف، والمكتب الاقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية) (WAW/CRVS/93/24)
١٠ر٠٠ - ١٠ر٣٠	استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي (شُعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/25)
١٠ر٣٠ - ١١ر١٥	استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي في جمهورية مصر العربية (المركز الديمغرافي بالقاهرة) (WAW/CRVS/93/26)
١١ر١٥ - ١١ر٣٠	مناقشة

جلسة بعد الظهر

١٦ر٠٠ - ١٨ر٠٠	تقارير فريقي العمل

الخميس ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣

الجلسة الصباحية

١١ر٣٠ - ١٢ر٣٠	استنتاجات وتوصيات حلقة العمل
١٢ر٣٠ - ١٣ر٣٠	الجلسة الختامية

المرفق ٢

قائمة المشاركين في حلقة العمل

١- ممثلو البلدان

مصـــر

- اللواء ابراهيم ابراهيم بو صيلة
مدير عام مصلحة الأحوال المدنية
وزارة الداخلية
القاهرة، مصر

- طرف السيد عبد المغني م. سعد
وكيل أمين سر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
ص.ب: ٢٠٨٦، القاهرة
هاتف: ٨٠٤٦٣٢
فاكس: ٦٠٤٠٩٩ (٢٠٢)

- السيد جمال الدين محمود فنجري
مدير إدارة الاحصاءات الحيوية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
مدينة نصر، القاهرة
ص.ب: ٢٠٨٦، القاهرة
هاتف: ٨٠٤٦٣٢
فاكس: ٦٠٤٠٩٩ (٢٠٢)

العراق

- السيد عبد الله حسن ماتي
مدير البحوث
إدارة إحصاءات السكان
الجهاز المركزي للاحصاء
ص.ب: ٨٠٠١
بغداد، العراق

- السيدة نهى خضر يوسف
رئيسة قسم الاحصاءات
إدارة إحصاءات السكان
الجهاز المركزي للاحصاء
ص.ب: ٨٠٠١
بغداد، العراق

الأردن

- السيد فهد عبد الفتاح سليمان النجداوي
رئيس شعبة الاحصاءات الحيوية
دائرة الاحصاء العامة
ص.ب: ٢٠١٥
عمان، الاردن
هاتف: ٦٢٤٣٥٩ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٦٢٤٣١٣ (٦-٩٦٢)

- السيد نصري عبد الرحيم الشمايلة
ادارة الأحوال المدنية
صدير السجل المدني بمنطقة عمان الغربية
ص٠ب: ٣١٠٢
عمان، الاردن
هاتف: ٦٣٦٣٧٨ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٦٤٢٦٢١ (٦-٩٦٢)

- السيد عبد الله كلوب
الاحصاءات الحيوية
دائرة الاحصاءات العامة
ص٠ب: ٢٠١٥، عمان، الاردن
هاتف: ٨٤٢١٧١ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٣٣٥١٨ (٦-٩٦٢)

الكويت

- السيد محمد حسين العمر
الهيئة العامة للمعلومات المدنية
طرف السيد خالد فلبي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
ص٠ب: ٢٩٩٣، ١٣٠٣٠، صفاة، الكويت
تلكس: UNDEVPRO-Kuwait
فاكس: ٥٣٢٥٨٧٩ (٩٦٥)
هاتف: ٦٣٢٩٨٧٠/١/٢ (٩٦٥)

- السيد عيسى محمد الراشد
الهيئة العامة للمعلومات المدنية
طرف السيد خالد فلبي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
ص٠ب: ٢٩٩٣، ١٣٠٣٠، صفاة، الكويت
تلكس: UNDEVPRO-Kuwait
فاكس: ٥٣٢٥٨٧٩ (٩٦٥)
هاتف: ٦٣٢٩٨٧٠/١/٢ (٩٦٥)

لبنـــــان

- السيد عادل إلياس شويري شلهوب
المدير العام بالوكالة
صديرية الاحصاء المركزي
بيروت، لبنان
هاتف: ٣١٨٤٨٨
طرف السيد هندريك فان كلووبت
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صقر اليونفيل
عمارة النقيب على أحمد
بئر حسن
بيروت، لبنان
فاكس: ٥٢٢٩٤٨ (٠٩-٣٥٧)

- السيد إيلي ميشيل شحادة
رئيس قسم الاحصاء
إدارة السجل المدني
طرف السيد هندريك فان كلوويت
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مقر اليونفيل
عمارة النقيب علي أحمد
بئر حسن
بيروت، لبنان
فاكس: ٥٢٢٩٤٨ (٠٩-٣٥٧)

عُمان

- السيد سالم حمد سالم الطوقي
مدير بالوكالة
المديرية العامة للإحصاءات الوطنية
مجلس التنمية
الأمانة العامة
ص.ب: ٨٨١
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: (مكتب) ٦٩٨٩٠٠ (٩٦٨)؛ (منزل) ٥٣٥٠٧٦ (٩٦٨)
فاكس: ٦٩٦٢٨٥ (٩٦٨)

- السيد عبد الكريم حسن سليمان
رئيس دائرة المعلومات والإحصاء
وزارة الصحة
ص.ب: ٣٩٣
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: (مكتب) ٦٠٣٢٧١ (٩٦٨)
فاكس: ٦٩٦٥٣٣ (٩٦٨)

فلسطين

- السيد يوسف فلاح اسماعيل
منسق احصائي
مجلس التعليم العالي
رام الله، الضفة الغربية المحتلة
ص.ب: ١٧٣٦٠، القدس
هاتف: ٩٥١٢٠٨
فاكس: ٨٩٤٧٠٨

- الدكتور يوسف ابراهيم عبد الحق
مساعد رئيس المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء والموارد الطبيعية
ص.ب: ٩٦٠٤٢٠
عمان، الاردن
فاكس: ٦٠٣٩٣٨ (٩٦٢٦)

- السيد يوسف الماضي
المدير الفني، المكتب الفلسطيني للاحصاء
دمشق، الجمهورية العربية السورية
ص.ب: ٢٨٨٩، دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: ٤٤٣٥٢٥

قطـــر

- السيد عبد الله ابراهيم محمد العمادي
محلّل نظم المعلومات
مؤسسة حمد الطبية
ص٠ب: ٣٠٥٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٩٢٤١٧
فاكس: ٣٢٢٧٧٧ (٠٩٧٤)

- السيد جمال عبد الله المدفعي
باحث احصائي، الجهاز المركزي للاحصاء
ص٠ب: ٧٢٨٣، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٩٧٤٩٧
فاكس: ٤٤٥٥٧٣ (٠٩٧٤)

المملكة العربية السعودية

- السيد عبد الله آل صقر
رئيس السجل المدني
وزارة الداخلية
طرف السيد حسن عيسى
الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي
ص٠ب: ٥٥٨
الرياض ١١٤٢١، المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية السورية

- الدكتور ابراهيم علي
المدير العام
المكتب المركزي للاحصاء
مكتب رئيس الوزراء
دمشق، الجمهورية العربية السورية
تلكس: STC 411099 SY
هاتف: ٣٣٥٨٣٠ أو ٣٣٠٩٧٥

- السيد مروان مسكة
مدير الاحصاءات الاجتماعية
المكتب المركزي للاحصاء
مكتب رئيس الوزراء
دمشق، الجمهورية العربية السورية
تلكس: STC 411099 SY
هاتف: ٣٣٥٨٣٠ أو ٣٣٠٩٧٥
فاكس: برنامج الامم المتحدة، CABLE STATISTIQUES

- العميد أحمد هلال
معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية
وزارة الداخلية
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: (منزل) ٦٢٢١٧١
العنوان الخاص: مزه، شارع سعد بن أبي وقّاص
دمشق، الجمهورية العربية السورية

الامارات العربية المتحدة

- السيد محمد صالح شلواح
طرف السيد عبدالرحمن عبد الله
الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي
شارع خليفة بن شخبوت
غرب ١/١٧ فيلا رقم ٤١
أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة
فاكس: ٦٥٠٨١٨ (٢-٩٧١)

- السيد ماجد سلطان
طرف السيد عبد الرحمن عبد الله
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
شارع خليفة بن شخبوت
غرب ١/١٧ فيلا رقم ٤١
أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة
فاكس: ٦٥٠٨١٨ (٢-٩٧١)

الجمهورية اليمنية

- السيد أحمد علي السناباني
مدير عام الاحصاءات السكانية والاجتماعية
الادارة الاجتماعية
الجهاز المركزي للاحصاء
ص.ب: ١٣٤٤٣
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٥٠١٠١، ٢٥٠١٠٨
تلكس: ٢٢٦٦
فاكس: ٢٥٠٦٦٤

- السيد حمود أحمد العصري
نائب مدير قسم الاحصاء
سلطة التسجيل المدني
وزارة الداخلية والأمن
ص.ب: ١٦٩٦، صنعاء، الجمهورية اليمنية

٢- المشاركون من بلدان ومنظمات إقليمية ودولية اخرى

(أ) بلدان أخرى

الأرجنتين

- السيد اليخاندرو غيوستي، رئيس قسم التحليل الديمغرافي
المعهد الوطني للاحصاءات والتعدادات
شارع جوليو أ. روكا، ٦٠٩، قاعة رقم ٣٠١
بيونس أيرس، الارجنتين
فاكس: ٣٤٣٠٥٦٤ (١-٥٤)، تلفون: ٣٤٣٣٢٧١ (١-٥٤)

الدانمرك

- الآنسة كارين ايفانجر
دانسوفتوير انترناشونال أ/س
داتافج ٣٠- ص. ب: ١٦٥
٣٤٦٩ بيركورود

الدانمرك
هاتف: ٨١٦٤٣٦ (٤٥٤٢)
فاكس: ٨١٦٦٩٧ (٤٥٤٢)

- الآنسة آنيتا لانج
ماجستير في العلوم
رئيسة قسم، المؤسسة الإحصائية الدانمركية
١١ سيجروجادو
٢١٠٠ كوبنهاغن، الدانمرك
هاتف: ١٧٣٩١٧ (٤٥٣٩)
فاكس: ١٨٤٨٠١ (٤٥٣١)

الولايات المتحدة الامريكية

- السيد ريتشارد ستورم
مساعد رئيس شعبة التعليم والخدمات الاعلامية
مركز البرامج الاحصائية الدولية
مكتب التعدادات
واشنطن العاصمة ٠٠١-٢٠٢٣٣
هاتف: ٧٩١٢١١١ (٢٢ ٤١)
فاكس: ٧٦٣٧٥٨٩ (٢٢ ٤١)

(ب) المركز الديمغرافي بالقاهرة

- السيد هشام مخلوف
مدير المركز الديمغرافي بالقاهرة
٧٨ (شارع ٤)
الهضبة العليا، المقطم (١١٥٧١)
القاهرة، مصر
هاتف: ٥٠٢٦٠٧٣٥ (٢٠٢)
فاكس: ٥٠٦٢٧٩٧ (٢٠٢)

- السيد سعد زغلول امين
المركز الديمغرافي بالقاهرة
٧٨ (شارع ٤)
الهضبة العليا، المقطم (١١٥٧١)
القاهرة، مصر
هاتف: ٥٠٢٦٠٧٣٥ (٢٠٢)
فاكس: ٥٠٦٢٧٩٧ (٢٠٢)

(ج) المعهد الدولي للتسجيل الحيوي والاحصاءات الحيوية

- الدكتور ايواو موریاما
المدير التنفيذي
٩٦٥٠ روكفيل بايك
بيثاسدا، ميريلاند، الولايات المتحدة الامريكية
هاتف: ٥٣٠٧١٣١ (٣٠١)
فاكس: ٥٧١١٨٥٥ (٣٠١)

(د) صندوق الامم المتحدة للسكان

- السيد عبدالله سمور
مستشار في مجال تجهيز البيانات
المكتب الاقليمي لفريق المساندة الفنية للدول العربية
٧ شارع النجف، ام اذينة، جبل عمان، الاردن

العنوان البريدي: ص.ب: ٨٣٠٨٢٤
عمان، الاردن
هاتف: ٨١٦٥٨٠ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٨١٦٥٨٠ (٦-٩٦٢)

(هـ) منظمة الصحة العالمية

- الدكتورة اوديل فرانك
وحدة تقييم وإسقاطات الحالة الصحية العالمية
منظمة الصحة العالمية
س ش-١٢١١ جنيف ٢٧، سويسرا
هاتف: ٧٩١٢١١١ (٤١٢٢)
فاكس: ٧٩١٠٧٤٦ (٤١٢٢)
تلغراف: يونيسانتي جنيف

- السيد محمد اوكريم
مستشار اقليمي في مجال تقييم الحالة والاتجاهات الصحية
المكتب الاقليمي لشرقي البحر الابيض المتوسط
ص.ب: ١٥١٧
الاسكندرية، مصر
هاتف: ٤٨٣٠٠٩٧، ٤٨٣٠٠٩٠ (٣-٢٠)
فاكس: ٤٨٣٨٩١٦ (٣-٢٠)
تلكس: ٥٤٠٢٨/٥٤٦٨٤ WHO UN

(و) الامم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- الدكتور لبيب عبد النور
رئيس شعبة الاحصاء، الاسكوا
ص.ب: ٩٢٧١١٥ عمان، الاردن
هاتف: ٦٩٤٣٥١ (٦-٩٦٢)، داخلي: ٢٠٥
فاكس: ٢، ٦٩٤٩٨١ (٦-٩٦٢)

- الدكتور أحمد حسين
إحصائي، شعبة الاحصاء
الاسكوا
ص.ب: ٩٢٧١١٥ عمان، الأردن
هاتف: ٦٩٤٣٥١ (٦-٩٦٢)، داخلي: ٢١١
فاكس: ٢، ٦٩٤٩٨١ (٦-٩٦٢)

- السيد أحمد العياط
إحصائي، شعبة الاحصاء
الاسكوا
ص.ب: ٩٢٧١١٥ عمان، الأردن
هاتف: ٦٩٤٣٥١ (٦-٩٦٢)، داخلي: ٢١٢
فاكس: ٢، ٦٩٤٩٨١ (٦-٩٦٢)

- الانسة ربى عبد الخالق
مساعدة بحوث، شعبة الاحصاء
الاسكوا
ص.ب: ٩٢٧١١٥ عمان، الأردن
هاتف: ٦٩٤٣٥١(٦-٩٦٢)، داخلي: ١٢١
فاكس: ٢، ٦٩٤٩٨١(٦-٩٦٢)

- السيد علي عبدالله
مساعد شؤون خدمة المؤتمرات، قسم خدمات المؤتمرات
الاسكوا
ص.ب: ٩٢٧١١٥ عمان، الأردن
هاتف: ٦٩٤٣٥١ (٦-٩٦٢)، داخلي: ١١٨
فاكس: ٢، ٦٩٤٩٨١ (٦-٩٦٢)
تلكس: ٢١٦٩١،٧،٨

شعبة الاحصاء في الامم المتحدة

- الدكتور ي. ك. يو
رئيس فرع الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
شعبة الاحصاء
DC2-Room 1520
United Nations
New York, NY 10017
هاتف: ٤٩٨٣-٩٦٣ (٢١٢)
فاكس: ١٩٤٠-٩٦٣ (٢١٢)

- السيدة فيوليتا غونزالس-دياز
إحصائية ديمغرافية
فرع الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
شعبة الاحصاء
DC2-Room 1518
United Nations
New York, NY 10017
هاتف: ٤٩٦٦-٩٦٣ (٢١٢)
فاكس: ٤١١٦-٩٦٣ (٢١٢)

- الدكتور سراج الدين حسن سليمان
أخصائي في الاحصاءات الديمغرافية والتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية
فرع الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
شعبة الاحصاء
DC2-Room 1526
United Nations
New York, NY 10017
هاتف: ٤٣٧٥-٩٦٣ (٢١٢)
فاكس: ١٩٤٠-٩٦٣ (٢١٢)

- السيد فيتو لوغرلو
مستشار لدى الأمم المتحدة
مدير إدارة الموارد الإعلامية
إدارة الصحة في ولاية نيويورك
Empire State Plaza, Room 308
Tower Building
Albany, New York 12237-0045
هاتف: ٤٧٣٨٩٠٦ (٥١٨)
فاكس: ٤٧٣٧٢٨٦ (٥١٨)

٣- المراقبون من الجمهورية العربية السورية

- السيد محمود فتال
معاون
مدير المكتب المركزي للاحصاء

- السيد شفيق الدبس
مدير بدائرة الأحوال المدنية
وزارة الداخلية

- السيد محمود أيوبة
مدير الرقابة الداخلية
وزارة الداخلية

- السيد عصام أبو الشامات
مدير مكتب العمليات
وزارة الداخلية

- السيد منصور العباسي
مدير الشؤون القانونية
وزارة الداخلية

- السيد فاروق ارناؤوط
مدير الدراسات بدائرة الأحوال المدنية
وزارة الداخلية

- السيد جميل جمعات
مدير التوجيه والمتابعة
وزارة الداخلية

- السيد خلوف عبيد
أمين السجل المدني بدمشق

- السيد نذير خليفة
معاون السجل المدني بدمشق

- السيد ماجد الشريف
مدير الشؤون المدنية في ريف محافظة دمشق

- السيد خالد صلان
أمين السجل المدني في القنيطرة

- السيد يوسف عوابدة
أمين السجل المدني في السويداء

- السيد احمد سويد صالح
مدير دائرة السجل المدني في حمص

- السيد جهاد مصطفى
مدير دائرة السجل المدني في حماة

- السيد عبد الرزاق صوي
أمين دائرة السجل المدني بحماه

- السيد محمد غسان جو خدار
مدير دائرة الأحوال المدنية في حلب

- السيد فيصل البشير
أمين السجل المدني بحلب

- السيد عبد الرحمن عليو
مدير دائرة الأحوال المدنية في اللاذقية

- السيد خالد بطل
معاون أمين السجل المدني بدائرة الأحوال المدنية في إدلب

- السيد صبحي سويدان
أمين السجل المدني بدائرة الأحوال المدنية في دير الزور

السيد زكي عسكر
مدير دائرة الأحوال المدنية في الحسكة

السيد حسين علي
المكتب المركزي للاحصاء

- السيد خالد الكيلاني
المكتب المركزي للاحصاء

- السيدة هالة دعاس
المكتب المركزي للاحصاء

- السيد عبد الفتاح نشواتي
المكتب المركزي للاحصاء

- السيد سعيد الصفدي
المكتب المركزي للاحصاء

- السيدة هناء الحسيني
هيئة تخطيط الدولة

- السيد بسام السباعي
هيئة تخطيط الدولة

<u>قائمة بأسماء بعض الشخصيات التي حضرت حفل الافتتاح</u>

- السيد محمد حربة
وزير الداخلية، الجمهورية العربية السورية

- السيد صباح بقجه جي،
وكيل الأمين العام، الأمين التنفيذي للجنة
الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (عمان)، الأردن

- السيد دنحو داوود
وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
الجمهورية العربية السورية

- السيد يحيى ابو عسله
وزير الادارة المحلية
الجمهورية العربية السورية

- السيد كياو لوين هلا
الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

- السيد توفيق اسماعيل
معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط
الجمهورية العربية السورية

- السيد قاسم مقداد
معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط
الجمهورية العربية السورية

- السيد شفيق سلاح
ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، (اليونيسيف)

- السيد دياب صهيون
مدير مكتب صندوق الامم المتحدة للسكان بدمشق

- السيد بسام سباعي
مدير التعاون العلمي والفني، وزارة التخطيط
الجمهورية العربية السورية

- السيد عبد المنعم حموي
محافظ مدينة القنيطرة

- السيد وليد حماميه
محافظ مدينة دمشق

- السيد على زيود
محافظ ريف دمشق

- السيد زياد شويكي
مدير جامعة دمشق

المرفق ٣

قائمة الأوراق الفنية

١- جدول الأعمال المؤقت (WAW/CRVS/93/1)

٢- جدول الأعمال (WAW/CRVS/93/Add.1, Add.2)

٣- قائمة المشاركين في حلقة العمل (WAW/CRVS/93/2)

٤- قائمة الأوراق الفنية (WAW/CRVS/93/3)

٥- البرنامج الدولي للإسراع بتحسين نظم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وغيرها) (WAW/CRVS/93/4)

٦- نموذج لإعداد تقرير قطري عن الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/5)

٧- استعراض وتقييم النظم الوطنية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/6)

٨- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: جمهورية مصر العربية (WAW/CRVS/93/7)

٩- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: جمهورية العراق (WAW/CRVS/93/8)

١٠- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: المملكة الأردنية الهاشمية (WAW/CRVS/93/9)

١١- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: الكويت (WAW/CRVS/93/10)

١٢- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: لبنان (WAW/CRVS/93/11)

١٣- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: سلطنة عمان (WAW/CRVS/93/12)

١٤- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: فلسطين (WAW/CRVS/93/13)

١٥- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: دولة قطر (WAW/CRVS/93/14)

١٦- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: المملكة العربية السعودية (WAW/CRVS/93/15)

١٧- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: الجمهورية العربية السورية (WAW/CRVS/93/16)

١٨- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: الامارات العربية المتحدة (WAW/CRVS/93/17)

١٩- الوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واستراتيجيات تحسينها: الجمهورية اليمنية (WAW/CRVS/93/18)

٢٠- التكنولوجيا الحديثة لتخزين واسترجاع السجلات المدنية وتجهيز الإحصاءات الحيوية (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/19)

٢١- خبرة الدانمرك في مجال حوسبة السجلات المدنية (داتاسنترالن، الدانمرك) (WAW/CRVS/93/20)

٢٢- الاحصاءات الحيوية المبنيّة على السجلات: قضايا ينبغي النظر فيها بعض التجارب الدانمركية (مؤسسة الاحصاءات الدانمركية، (WAW/CRVS/93/21)

٢٣- استخدامات الاحصاءات الحيوية في البرامج الانمائية (المعهد الدولي للتسجيل والاحصاءات الحيوية (WAW/CRVS/93/23)

٢٤- استخدامات السجلات المدنية والاحصاءات الحيوية في البرامج والخدمات الصحية (منظمة الصحة العالمية، جنيف والمكتب الاقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية) (WAW/CRVS/93/24)

٢٥- استخدامات الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي (شعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/25)

٢٦- استخدامات الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي في جمهورية مصر العربية (المركز الديمغرافي، القاهرة) (WAW/CRVS/93/26)

٢٧- طرق وأساليب أخرى لجمع البيانات توفر احصاءات ومعدلات حيوية (المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة) (WAW/CRVS/93/27)

٢٨- التزام وطني بتحسين برنامج التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية: الأرجنتين (المعهد الوطني للاحصاءات والتعدادات، الأرجنتين) (WAW/CRVS/93/28)

٢٩- واقع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في دول منطقة غربي آسيا وتوصيات تطويرها (شعبة الاحصاء، الاسكوا) (WAW/CRVS/93/29)

٣٠- التسجيل المدني والسجل السكاني في الجمهورية العربية السورية والاردن (فريق المساندة الفنية للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان) (WAW/CRVS/93/30)

٣١- نظام تسجيل المواليد أحياء وإصدار التقارير الاحصائية (LIVE) (WAW/CRVS/93/31)

المرفق ٤

سيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

إن المشاركين في حلقة العمل بشأن اعتماد استراتيجيات للإسراع بتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية التي عُقدت بدمشق في الفترة ما بين (٢٠-٢٤) حزيران ١٩٩٣، بالتعاون بين وزارة الداخلية وشعبة الاحصاء في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتب المركزي للاحصاء، يرفعون الى سيادتكم أسمى آيات الشكر والتقدير ويباركون جهودكم العملاقة في ميادين البناء كافة، والتي جعلت من سوريا أنموذجا رائعا للتنمية التي تعتمد على الذات.

لقد كانت مناسبة غالية أن تحتضن دمشق العراقة والتاريخ هذا اللقاء الذي ضم العديد من الفنيين والخبراء والمستشارين في موضوع أنظمة السجل المدني والاحصاءات الحيوية مثمّنين ما لقيناه من حفاوة وتكريم في بلدكم المضياف.

سيادة الرئيس،

إن استضافة دمشق لهذه الحلقة إنما هو تأكيد على حرصكم الشديد والدائم على رعاية العلم والعلماء، والاستفادة من خبرات الدول ومما توصل اليه العلم من أساليب متقدمة في مجالات الاحصاء والتنمية.

وإننا إذ ننظر بكل الاحترام والتقدير الى ما تحقق في عهدكم من إنجازات عظيمة للجمهورية العربية السورية، نرجو لكم يا سيادة الرئيس دوام الصحة والعافية ولبلدكم العربي الأصيل كل النجاح والتقدم.

المشاركون
في حلقة العمل بشأن اعتماد
استراتيجيات للاسراع بتحسين نظم التسجيل
المدني والاحصاءات الحيوية